هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس التربية

كلية البحرين للمعلمين

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة 17–20 أكتوبر 2016

HC088-C2-R088

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....7
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 31
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....44
5. الاستنتاج.....52

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ- إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الصناعية الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب- عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" لبرنامج بكالوريوس التربية والذي تطرحه كلية البحرين للمعلمين في جامعة البحرين، من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 17-20 أكتوبر 2016.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 17 إبريل 2016، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لبرنامج بكالوريوس التربية، والذي تطرحه الكلية، إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في شهر أكتوبر 2016. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي داخل الكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 8 يونيو 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال التربية والتعليم وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من (3) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تقوية برنامجها لبكالوريوس التربية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي

مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي (3) أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في جامعة البحرين بهذا الخصوص.

ج- نبذة عامة حول كلية البحرين للمعلمين

كلية البحرين للمعلمين هي كلية شبه مستقلة تابعة لجامعة البحرين، وقد تأسست في عام 2008 كجزء من برنامج إصلاح التعليم في مملكة البحرين. وتتمثل رسالة الكلية في: "تمكين التربويين من بناء مستقبل أفضل للبحرين". وقد حددت الكلية، وكجزء من مهمتها، النهوض بمهمة إعداد المعلمين والمديرين التربويين القادرين على تربية قوى بشرية قادرة على تلبية التحديات المستقبلية لاقتصاد أكثر تنوعا ويعتمد على المعرفة. وتطرح الكلية برامج للمعلمين المبتدئين، والمعلمين أثناء ممارستهم للخدمة، ومديري المدارس، والأخصائيين التربويين، وتشمل برامج المعلمين المبتدئين برنامج بكالوريوس التربية، وبرنامج الدبلوم العالي في التربية. أما البرامج أثناء الخدمة فتشمل: القيادة التربوية، ودبلوم القيادة التربوية، والدبلوم العالي في القيادة التربوية والدورات المهنية، والتي تطرح كدورات ذات دوام جزئي تستمر لمدة (15) أسبوعًا. وفي الوقت الذي أُجريت فيه الزيارة الميدانية، كان هناك (71) موظفًا أكاديميًّا في الكلية، منهم اثنان يعملان بدوام جزئي، إضافة إلى (30) موظفًا إداريًّا يعملون بدوام كامل.

د- نظرة عامة حول برنامج بكالوريوس التربية

تطرح الكليةُ برنامجَ بكالوريوس التربية لمدة (4) سنوات؛ يُقدَّم للمعلمين المبتدئين للصفوف من (1 إلى 6). ويستهدف البرنامج خريجي الثانوية العامة الذين يريدون العمل في قطاع التعليم الحكومي بالبحرين. والسنة الأولى من البرنامج مخصصة للدراسة العامة، في حين يختار الطالب في السنوات الثلاث المتبقية التخصص؛ إمَّا مُعلمًا للمراحل من (1 إلى 3)، وتعرف بالحلقة (1)، أو معلمًا للصفوف من (4 إلى 6)، وتعرف بالحلقة (2). وتُعدُّ الحلقة (1) الطلبة للتدريس الابتدائي الأدنى، حيث يقومون بتدريس كافة الموضوعات الرئيسة. أما الحلقة (2) فتقوم بإعداد الطلبة للتدريس في المراحل الابتدائية الأعلى، حيث يقومون بتدريس في واحد من (3) تخصصات هي: (اللغة العربية/ الدراسات الإسلامية، الرياضيات/ العلوم العامة، أو تدريس اللغة الإنجليزية). وقد بدء البرنامج بقبول الدفعة الأولى من الطلبة وعددهم (92) طالبًا في العام الأكاديمي 2008-2009، وقد تخرَّج منهم (85) طالبًا في عام 2012، كجزء من الدفعة الأولى. وقد تم تطوير البرنامج في بداية الأمر من قبل المعهد الوطني للتربية والتعليم في جامعة (Nanyang)، للتكنولوجيا في سنغافورة (NIE)، ومن ثم تم تعديله من قبل جامعة البحرين في عام 2015. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الخريجين (630) خريجًا، إضافة إلى (490) طالبًا مسجلًا بالبرنامج، و(65) عضو هيئة تدريس يشاركون في تقديمه.

هـ- ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس التربية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملائمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لقد تم تطوير إطار عمل التخطيط الأكاديمي للبرنامج بالتوافق مع نظام المقررات الدراسية، والبرامج الأكاديمية، والسياسات، والإجراءات الأخرى ذات العلاقة بجامعة البحرين. وقد تم تصميم البرنامج في بداية الأمر بالمشاركة مع المعهد الوطني (NIE)، وكان يستهدف خريجي الثانوية العامة الذين يخططون لمزاولة مهنة التعليم في المدارس الحكومية في مملكة البحرين. وقد تمت مراجعة المنهج الدراسي بصورة رسمية في العام الأكاديمي 2014–2015؛ للتأكد من أن البرنامج مُطبَّعٌ ومناسبٌ لحاجات المعلمين العاملين في المدارس الابتدائية البحرينية. وقد تمت الموافقة على المنهج الدراسي المعدّل من قبل المجلس الأكاديمي للكلية ومجلس المناهج الدراسية بجامعة البحرين في عام 2015، وذلك بالتوافق مع سياسة الجامعة. كما أنَّ أهداف البرنامج معبَّرٌ عنها من خلال أهدافه التعليمية، والتي تتوافق بدورها مع التزام الجامعة نحو التميز في التعليم والتعلم. ويبين تقرير التقييم الذاتي، والوثائق المساندة المقدمة إلى أن هذه الأهداف قد تم ربطها بالوظائف الثلاث الأساسية للجامعة، وهي: التدريس، البحث العلمي، مشاركة المجتمع. وتتمثل رسالة الكلية في: "تمكين التربويين من بناء مستقبل أفضل للبحرين"؛ وهو ما ينعكس في التفويض الذي منحته وزارة التربية والتعليم بتحديث قطاع التعليم بمملكة البحرين، بما يلبي المعايير العالمية. وبشكلٍ إجمالي، فإنَّ لجنة المراجعة تقدر أنَّ للبرنامج أهدافًا واضحة تتوافق مع رسالة الكلية في تخريج معلمين مؤهلين للتدريس في المراحل الابتدائية، ومع الوظائف الثلاث الأساسية للمؤسسة.

1.2 البرنامج مُصمَّمٌ وفق (5) مكوناتٍ عامة هي: (المحتوى والنظرية التربوية، طرائق التدريس الفعّالة، الخبرات العملية في بيئات مدرسية حقيقية، تطوير المقررات لتدعيم الجوانب الخاصة بالموضوعات الدراسية، المتطلبات الجامعية). وبعد السنة الأولى من الدراسة فيه، يتبع الطلبة إمَّا المنهج الدراسي للحلقة (1)، أو المنهج الدراسي للحلقة (2). وقد تمَّ تصميم المنهج الدراسي للحلقة (1) لإعداد معلمي الصفوف الابتدائية من (1 إلى 3)، في حين يقوم المنهج الدراسي للحلقة (2) بإعداد المعلمين للصفوف الدراسية من (4 إلى 6)، والذي يتيح التخصص في اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ اللغة الإنجليزية؛ أو الرياضيات والعلوم. وتنص الخطة المنقحة للمنهج الدراسي لطلبة

بكالوريوس التربية أن على الطالب المتخرج إكمال 130 ساعة معتمدة، سواء للحلقة (1) أو للحلقة (2)، وذلك على مدى أربع سنوات دراسية. وتشير الخطة الدراسية إلى أن الطالب يدرس ما بين (14 إلى 18) ساعة معتمدة في الفصل الدراسي الواحد، في حين يتضمن الفصل الدراسي الأخير مقرر التدريب العملي بمعدل (9) ساعات معتمدة. وبالإضافة إلى مقرر التدريب العملي النهائي، فهناك (3) مقررات دراسية أخرى، بمتطلبات مسبقة، وعلى الطالب دراستها بالتتابع، كما أنها تنطوي على الموازنة بين النظرية والتطبيق. وخلال السنة الأولى من البرنامج، على الطلبة إكمال (31) ساعة معتمدة تشمل: مقررات كمتطلبات جامعية بمعدل (8 ساعات معتمدة)، ومقررات أساسية للتعليم العام بمعدل (21 ساعة معتمدة)، والممارسة التعليمية بمعدل (2 ساعة معتمدة). وخلال السنوات الثلاث التي تلي السنة الأولى، فإنه يجب على الطلبة الملتحقين بالحلقة (1) إكمال (99) ساعة معتمدة تشمل مجموعة من مقررات الدراسات التربوية بمعدل (38 ساعة معتمدة)، واللغة العربية والدراسات الإسلامية بمعدل (21 ساعة معتمدة)، واللغة الإنجليزية بمعدل (9 ساعات معتمدة)، والرياضيات والعلوم بمعدل (18 ساعة معتمدة)، والممارسة التعليمية بمعدل (13 ساعة معتمدة). ومن جهة أخرى، على طلبة الحلقة (2) إكمال (99) ساعة معتمدة تتضمن مقررات الدراسات التربوية بمعدل (23 ساعة معتمدة)، الممارسة التعليمية بمعدل (13 ساعة معتمدة)، ومجموعة من المقررات الدراسية في واحدة من المجموعات التالية بمعدل (63 ساعة معتمدة): اللغة العربية والدراسات الإسلامية، اللغة الإنجليزية، أو الرياضيات والعلوم وفقًا للفرع الأكاديمي الذي يدرسون فيه. ويشير المخطط العام للسنوات الأربع للبرنامج إلى تدرج واضح من سنة إلى أخرى (سواء لطلبة الحلقة 1، أو الحلقة 2). وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ البرنامج يُقدِّم وفق جدول ثابت تطرح فيه المقررات الدراسية مرة واحدة في السنة، ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ المقررات الدراسية مصممة على نحو يدعم التدريس الفعَّال. وفي ضوء ما ورد أعلاه، فإن لجنة المراجعة تقدر أنَّ البرنامج ذو بُنية جيدة؛ تتيح التوازن بين النظرية والتطبيق، وتساعد على تقدم الطالب دراسيًّا.

1.3 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والأدلة التي تمت مراجعتها، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ برنامج الحلقة (1) قد تم تصميمه لدعم خبرة التدريب الكلي للمعلم بدلاً من التركيز على محتوى موضوع معين فقط، إضافة إلى وجود توازن بين المعارف والمهارات. ومع ذلك، فإنَّ التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة تشير إلى أنه وبالرغم من أن المعلمين المتدربين، والمعلمين الجدد يُظهرون مقدرة فيما يتعلق بمهارات إدارة الصف، فإن هناك حاجة لتعديل المنهج الدراسي للحلقة (2)؛ ليشمل

اكتساب خريجي البرنامج معرفة كافية فيما يتعلق بالمعلومات التي سيقومون بتدريسها، وهو الأمر الذي وصَّفته الكلية كأحد جوانب التحسين، كما وردت الملاحظة في (الفقرة: 4.8) من هذا التقرير. ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي الكليةَ بأن تقوم بالمزيد من التعديل في المنهج الدراسي للحلقة (2) بطريقة تدعم محتوى موضوعات التخصص؛ لتضمن أن يكون الخريجون فاعلين في مجالاتهم التعليمية.

1.4 تُقَدَّم المفردات الدراسية باستخدام نموذج موحَّد يتضمن معلومات واضحة عن مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر؛ ومحاذاتها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ والكتب الدراسية، والمواد المرجعية؛ وتوزيع موضوعات المقرر؛ وطرق التدريس؛ وطرق وجدول التقييم. وقد استرشدت المعايير والشروط الأصلية للبرنامج ببرنامج المعهد الوطني (NIE)، ومن ثمَّ تم تطبيع البرنامج مع الحاجات المحلية، وهذا واضحٌ من خلال إدخال تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ ومقررات التواصل باللغة العربية في السياق التربوي والاجتماعي، والذي يراعي الواقع التعليمي الخاص بالبحرين. وإضافة إلى ذلك، فقد أشارت المراجعة التي قام بها المعهد الوطني (NIE) في عام 2012، إلى "الحاجة للتعبير عن الحقائق الراهنة والتعلم المُجدي"، الأمر الذي تمخض عنه إجراء تعديلات في المنهج الدراسي ومحتواه، والتي تم تنفيذها في العام الأكاديمي 2015–2016. ولجنة المراجعة تقدر تطبيع محتويات المقررات الدراسية؛ لتلبية الحاجات المحلية. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المفردات الدراسية تقدم للطلبة بصورة مطبوعة كما يتم نشرها على منصة الـ (Moodle). وعلاوة على ذلك، فتتم مراجعة هذه المفردات من قبل مكتب ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي بالكلية بصورة سنوية؛ لمراقبة مدى مراعاتها للمعايير. وقد درست لجنة المراجعة محتوى المقررات، وتلاحظ أنَّها تغطي كافة العناصر التربوية المتوقعة في برنامج لتدريب المعلمين المبتدئين، وأنَّها بمستوى مناسبٍ من حيث السعة والعمق. وهذا ما تدعمه النتائج التي توصل إليها تقرير الوكالة الوطنية للاعتراف بالمؤهلات والمهارات العالمية، ومقارنتها لعام 2012، وما أكده تقرير المعهد الوطني (NIE) 2012. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ المفردات الدراسية للبرنامج مناسبة لنوعه، وتنطوي على السعة والعمق التربويَيْن المطلوبيْن. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينة من الكتب والمواد الدراسية، والتي أظهرت استخدام مجموعة متنوعة من المصادر كان بعضها قد نُشر حديثًا مقارنة بالمصادر الأخرى، إلا أنَّ النصوص التي خصصت لتدعيم تعلُّم اللغة العربية والمترجمة من اللغة الإنجليزية لاتزال

تتضمن أمثلة باللغة الإنجليزية. ولجنة المراجعة تقترح على الكلية مراجعة هذه النصوص؛ لتضمن ملاءمتها للهدف الذي وضِعت لأجله. وإضافة إلى ذلك، وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس يواكبون على الممارسات المهنية الحديثة والمعاصرة من خلال زيارة المواقع الإلكترونية للمؤسسات التي تطرح برامج مماثلة باللغة الإنجليزية، وكما ورد في مكان آخر من هذا التقرير (الفقرات: 2.3 و4.7) أنَّ هناك حاجة لطريقةٍ ذات طبيعة رسمية لمراقبة واستدامة الحداثة في البرنامج. وعلاوة على ذلك، وخلال المقابلات، استنتجت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس ليسوا على دراية بما تغطيه المقررات الأخرى عندما يقومون بإعداد المواد التدريسية والتعليمية، الأمر الذي نجمَ عنه تداخل وتكرار مع انعدام الفرصة للمقارنة البيْنية للمقررات. لذا فإن لجنة المراجعة توصي الكليةَ بأن تقوم بإعداد ونشر نبذة عامة عن المفردات الدراسية للبرنامج يمكن الاطلاع عليها؛ لكي يقوم أعضاء هيئة التدريس بتقديم المحتويات الأكثر ملاءمةً للطلبة.

1.5 يسترشد البرنامج بـ (9) مخرجات تعلُّم مطلوبة تغطي المعرفة بالمحتوى، تطوير الطلبة، المتعلمين المختلفين، الاستراتيجيات التعليمية، بيئة التعلّم، التقييم، التواصل وتقنيات التعلّم، المدرسة ومشاركة المجتمع، الممارسة/ الأخلاقيات التأملية والاحترافية. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج قد تمَّ تطويرها وفقًا لتصنيف بلوم. وإضافة إلى ذلك، فقد تم ربط مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه التعليمية، ومع مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى الجامعة. كما أنَّ مؤشرات الأداء الأساسية لكل مخرج من مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج قد تم تحديدها؛ للمساعدة في جعل هذه المخرجات قابلة للقياس، واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن الغاية من البرنامج هي تخريج خرِّيجين لديهم المعارف الشخصية والاحترافية، والمهارات، والقيم الأساسية للتّعيين من قبل وزارة التربية والتعليم كمعلمين في المدارس الابتدائية في المدارس الحكومية بالبحرين. وتعكس مخرجات التعلّم التسع المطلوبة للبرنامج كفايات المعلّم التي تضعها وزارة التربية والتعليم، ومُعبَّر عنها بوضوح في توصيفاته. كما أنَّ التوافق بين مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج مع الكفايات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم يدعم البرنامج فيما يتعلق بتحقيق رسالة الكلية. ومن خلال تركيزه على تطوير مهارات التعليم والتعلّم والشراكة مع وزارة التربية والتعليم، فإن البرنامج ومخرجات تعلمه المطلوبة منسجمان، ويدعمان العناصر الأساسية في رسالة الجامعة. وقد درست

لجنة المراجعة مخرجات البرنامج، ولاحظت – مع التقدير – أنها معبَّرٌ عنها بوضوح، وهي مناسبةٌ وتتوافق مع أهدافه وغاياته، إضافة إلى رسالة الكلية والجامعة.

1.6 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فهناك مخرجات تعلُّم مطلوبة للمقررات المعبّر عنها بوضوحٍ وتدخل ضمن توصيف المقررات، وتستخدم كمعايير واضحة للتدريس والتقييم. وتشير هذه المخرجات إلى محتوىً محدد، أو كفايات معيّنة يجب تعلّمها، كالأداء المتوقع من الطالب بما يتوافق مع تصنيف بلوم؛ والمؤشرات الأساسية للأداء، والتي تحدد المستوى المتوقع لإنجازات الطلبة. فعلى سبيل المثال، فإنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة لمقرر تعلّم القراءة والكتابة لمعلمي المراحل الابتدائية الأولى قد تمَّ وضعها في (4) فئاتٍ هي: فهمُ المصطلحات الأساسية لعمليات تعلُّم القراءة والكتابة، فهمُ عمليات تعلم القراءة الكتابة، فهمُ الإجراءات التعليمية التي تساعد على تعلّم القراءة والكتابة، والقدرة على استخدام فهمِ عمليات تعلّم القراءة والكتابة في التعليم على المستوى الابتدائي. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية قد تمَّت مراجعتها في العام الأكاديمي 2012–2013؛ لضمان محاذاتها مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج ومع التقييم، وقد أدَّى هذا إلى إدخالٍ لنموذج موحَّد، والذي سبق أنْ وردت الإشارة إليه من قبل في هذا التقرير. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، تأكدت لجنة المراجعة من أن مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات تدعم تقديم البرنامج، وأن الطلبة على بيّنة بما يغطّيه كل مقرر، وبما يتم تقييمه في كل مقرر. وقد قُدمت للجنة المراجعة أدلة كثيرة عن كيفية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والمطلوبة للبرنامج. كما تشير دراسة ملفَّات المقررات المقدّمة إلى أن المقررات مناسبة للمستوى المطلوب، وأنَّ أهدافها تتوافق مع أهداف البرنامج بشكل عام. ولجنة المراجعة تقدر أن مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات منصوصٌ عليها بوضوح لكل مقرر، وهي مناسبة لمحتوى المقرر ومستواه، وهي – بشكلٍ إجمالي – مربوطةٌ مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج بصورة صحيحة.

1.7 يتوقع من جميع الطلبة دراسة (4) مقررات في الممارسة التعليمية عبر السنوات الأربع للبرنامج؛ وتشكل الممارسة التعليمية جزءًا أساسيًّا من المؤهل العلمي؛ لكي يتمكّن الطلبة من تحقيق الكفايات الأساسية. وتتوزع متطلبات الممارسة التعليمية على مدى السنوات الأربع، مع تزايد في درجة الصعوبة؛ لكي تُمنح الفرصة للطلبة لتحقيقهم للكفايات التسع. كما أنَّ هناك سياسات وإجراءات

لتقييم الممارسات التعليمية التي تمت مراجعتها وإجراء التعديلات عليها في العام الأكاديمي 2014-2015، بناءً على التغذية الراجعة من المشرفين على الممارسات التعليمية وطلبة السنة الأخيرة. ويخضع تنفيذ هذه السياسات والإجراءات وتنسيقها من قبل وحدة الممارسة التعليمية، ولجنة الممارسة التعليمية. وعلاوة على ذلك، فيجب على الطلبة توقيع اتفاقية بخصوص الممارسة التعليمية. ولكل مقرر من مقررات الممارسة التعليمية ساعات معتمدة، كما أنَّ له اهتمامًا معينًا يختلف عن المقررات الأخرى. وتستمر الممارسات التعليمية (1، 2، 3) لمدة (20) يومًا لكلٍّ منها، إضافةً إلى تخصيص ساعتين معتمدتين لكل مقرر، في حين تجري الممارسة التعليمية (4) في السنة الأخيرة من البرنامج وبمعدل (9) ساعات معتمدة، وتستمر طيلة الفصل الدراسي. كما أن مخرجات التعلّم المطلوبة لمقررات الممارسة التعليمية مناسبة وتتوافق بشكل واضح مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج. كما توجد ملفات الممارسة التعليمية على منصة الـ (Moodle). وإضافة إلى ذلك، فإن الفاعلية التأملية للممارسة التعليمية (4) تُوجب على الطلبة التفكير في مدى استيفائهم لكفايات المعلّم التي تطلبها وزارة التربية والتعليم. كما أن الواجبات التقييمية مصممة بشكل مناسب لقياس مدى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلّم؛ ففي الممارسة التعليمية (1)، يتم تقييم الطلبة استنادًا إلى عينة من سجلات المراقبة، وتقرير الانعكاسية والمشاركة في الندوات؛ وفي الممارسة التعليمية (2) يتمُّ تقييم الطلبة وفقًا للدروس المصغرة التي يقدمونها، وما يبدونه من ملاحظات على دروس مسجّلة بالفيديو. أما طلبة الممارسات التعليمية (3، 4)، فيتم تقييمهم في (5) جوانب تشمل خططهم الخاصة بالدروس وتدريسهم. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة مواد الممارسات التعليمية المقدمة، ولاحظت وجود التغذية الراجعة التفصيلية التي يقدمها المشرفون، والفرص الكثيرة التي تتاح للطلبة بهدف التأمل والتفكير. وخلال مقابلاتها مع الطلبة، تأكدت لجنة المراجعة من أنهم على دراية بأهمية الممارسة التعليمية، وما هو متوقع منهم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التربوية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد كان واضحًا خلال اللقاء بموظفي وزارة التربية والتعليم، ومنسّقي ومديري البرنامج أنَّ الممارسة التعليمية يُنظر إليها كجزء مهم من الخبرة التدريبية للمعلم، وأنَّ لها دورًا أساسيًا في إعداد المعلمين المتدربين للعمل في البيئة الصفيّة الحقيقية. ولجنة المراجعة تقدر أن مقررات الممارسة التعليمية لديها مخرجات واضحة تدعم تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج، وهي مدعومة بسياسات وإجراءات تقييم واضحة، ومعروفة لدى الطلبة والمقيِّمين.

1.8 من أجل تدعيم المشاركة في تبادل مهارات التعليم والتعلّم، أوجدت الكلية سلّة من الندوات غير الرسمية المسماة (Brown-Bag Seminars)، والتي تتناول موضوعات مثل التعلّم القائم على حل المشكلات؛ التقييم التكويني، والتحديات داخل الصف. وفي الوقت الذي تشهد فيه الندوات حضورًا جيدًا من جانب أعضاء هيئة التدريس الذين يجيدون اللّغة الإنجليزية، فإنها تشهد حضورًا أقل من جانب الأعضاء الناطقين بالعربية. كما توجد ندوات قدّمت من قبل أساتذة زائرون من معهد (NIE). وعلى الرغم من ذلك لم تجد لجنة المراجعة أدلَّةً على الكيفية التي انعكس فيها التعلّم من الأنشطة على الممارسة الصفّية، وعلى الرغم من وجود العديد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة، فإنَّ هناك بعض التردد نحو تقديم طرق تدريس جديدة أو بديلة كما هو واضح من الاستخدام غير المنتظم لـ (Moodle). ولجنة المراجعة تحثُّ الكلّية على البحث عن طرق لجعل فرص التطوير المهني متاحة لجميع أعضاء هيئة التدريس، كما سترِدُ مناقشة ذلك بشكل أكثر في (الفقرة: 4.9).

1.9 تسترشد الترتيبات الخاصة بالتقييم بـ "سياسة جامعة البحرين لضمان جودة البرامج وتدعيمها"، وسياسات الكلّية مثل: "تعليمات الامتحانات النهائية"، والمتاحة لأعضاء هيئة التدريس من خلال الـ (SharePoint). وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الكلّية تستخدم مجموعة من سياسات وإجراءات التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن واجبات وطرق التقييم الخاصة بكل مقرر منقولة للطلبة من خلال التوصيفات العامّة للمقررات الدراسية، والتي تتباين وفقًا لمخرجات التعلّم المطلوبة للمقرر التي يراد تقييمها. وعلاوة على ذلك، دليل الطالب يحدد سياسات التقييم. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن هذه السياسات والإجراءات متباينة، وهو الأمر الذي تقرُّ به الكلية في تقرير التقييم الذاتي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى بعض من عدم الانسجام بين المقررات المختلفة والأقسام الأكاديمية المختلفة أيضًا. وقد تأكَّد هذا التباين في الممارسة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلّيةَ بالقيام بتطوير وتنفيذ سياسة تقييم شاملة؛ لكي تدعم المراقبة المنظَّمة لإنجازات الطلبة. ويَذكر تقرير التقييم الذاتي أن الكليّة تستخدم (3) طرق للتقييم: التكويني، النصفي، والتجميعي. وبينما يمكن أن يكون التقييم التكويني رسميًّا أو غير رسمي، فإن التقييمات النصفية والتجميعية تتم من خلال معايير للتقييم تحدد توقعات الأداء. ومن خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واطّلاعها على ملفات المقررات، تأكّدت لجنة المراجعة من أن التغذية الراجعة للتقييم يتم تقديمها بصورة فورية؛ شفهية أو تحريرية. وتمثّل لجنة الامتحانات في الكلّية، والتي يرأسها العميد، المنتدى الذي تتم فيه مناقشة الدرجات النهائية والموافقة عليها،

إضافة إلى الاعتراضات والتظلمات. وإضافة إلى ذلك، يغطّي الكتيّب الإرشادي للطالب الإجراء الخاص بتقديم طلب إعادة النظر في الدرجات الممنوحة والاعتراض عليها؛ واستنادًا إلى سياسة الجامعة الخاصة بمكافحة الانتحال الأكاديمي، فإن أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتم إبلاغهم بهذه السياسة عند الالتحاق بالجامعة، وهو ما تأكَّدت منه لجنة المراجعة أثناء المقابلات. ولجنة المراجعة تقدّر أنَّ هناك إجراءات تقييم مناسبة مستخدمة، وتتيح الفرصة للطلبة لتقديم الاعتراض والتظلّم.

1.10 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- بشكل إجمالي، فإنَّ للبرنامج أهدافًا واضحة تتوافق مع رسالة الكلية في تخريج معلمين مؤهلين للتدريس في المراحل الابتدائية، ومع الوظائف الثلاث الأساسية للمؤسسة.
- البرنامج ذو بُنية جيدة؛ تتيح التوازن بين النظرية والتطبيق، وتساعد على تقدم الطالب دراسيًّا.
- محتويات المقررات الدراسية تم تطبيعها لتلبي الحاجات المحليّة، وهي ملائمة لنوع البرنامج، وتتيح العمق والسِّعة المطلوبيْن.
- مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج معبَّرٌ عنها بوضوح، وهي مناسبة وتتوافق مع أهدافه وغاياته، إضافة إلى رسالة الكلّية والجامعة.
- مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات منصوصٌ عليها بوضوح لكل مقرر، وهي مناسبة لمحتوى المقررات ومستواها، وبشكل إجمالي، مربوطة مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج.
- مقررات الممارسة التعليمية لديها مخرجات تعلّم واضحة تدعم تحقيق مخرجات التعليم المطلوبة للبرنامج، وهي مدعومة بسياسات وإجراءات تقييم معروفة لدى الطلبة والمقيمين.
- تُستخدم مجموعة واسعة من طرق التدريس في البرنامج؛ لدعم تحقيق أهدافه، كما أنَّ هنالك فرصًا مفيدة ومتاحة لتشجيع التعلّم المستقل.

1.11 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تُجري تعديلاً أكثر على المنهج الدراسي للحلقة (2) بطريقة تعزز محتوى موضوعات التخصص؛ لضمان أن يكون الخريجين فعَّالون في مجالاتهم التعليمية.
- تُعِدُّ وتَنشر نبذة عامّة عن المفردات الدراسية للبرنامج يكمن الاطلاع عليها؛ لكي يقوم أعضاء هيئة التدريس بتقديم المحتويات الأكثر ملاءمةً للطلبة.

- تُطوِّر وتُنفّذ سياسة تعليم وتعلُّم على مستوى الكلية؛ لتؤطّر مبادئ وطرق التدريس المستخدمة.
- تُطوِّر سياسة تقييم شاملة وتُنفّذها لدعم المراقبة المنظّمة لإنجازات الطلبة.

1.12 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 تحكم سياسة القبول العامة لوزارة التربية والتعليم عملية القبول في البرنامج، حيث يجب أن يكون الحد الأدنى لمعدل الثانوية العامة (80%). وبالإضافة إلى الفحص الطبي، تقوم وزارة التربية والتعليم ببعض الاختبارات، والتي تشمل اختبارات اللغتين العربية والإنجليزية، واختبار القدرات العامَّة للطلبة الجدد. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن "الالتحاق المباشر في السنة الأولى من البرنامج متاح لخرِّيجي الثانوية العامة الذين يقدّمون للكلية شهادة الـ (TOEFL) بمعدل (500)، أو اختبار الـ (IELTS) الأكاديمي بمعدل (5)، أو شهادة إكمال برنامج البكالوريا الدولية بنجاح، أو يكونون من الحاصلين على تقديرات (A) في الثانوية العامة". والطلبة غير المستوفين لمتطلبات الالتحاق المباشر بالبرنامج فيجب عليهم إكمال برنامج تأسيسي، والنجاح فيه بمعدّل تراكمي لا يقل عن (2.0). وإضافة لذلك، ووفقًا للكُتيّب الإرشادي للطالب، فإن القبول في البرنامج التأسيسي يتم بناءً على توصية من وزارة التربية والتعليم. وخلال المقابلات، كان الطلبة الحاليون والخريجون على دراية بمتطلبات القبول، وقد عبَّروا عن تقديرهم لمستوى الدعم الذي يتلقونه من أعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ جميع الطلبة الذين تقدّموا للقبول في البرنامج من خلال وزارة التربية والتعليم، كان عليهم تعبئة طلبيْن للتقديم، الأول للجامعة، والثاني للكليّة. ويعدُّ هذا الأمر تكرارًا غير مناسب للعملية كما أقرّت بذلك إدارتا شئون القبول والتسجيل في كلٍّ من الكليّة والجامعة. وخلال مقابلات الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن على الكليّة قبول جميع الطلبة الذين توصي بهم وزارة التربية والتعليم، في حين أنَّ لدى الكليّة القليل مما تقوله في عمليّة اختيار الطلبة، أو حتى عددهم. وقد لاحظت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ هذا المطلب قد يتسبب في تشكيل ضغط على موارد الكليّة عندما يفوق عدد الطلبة العدد المتوقع للمقبولين. فقد علمت لجنة المراجعة، على سبيل المثال، أن عدد الطلبة المتقدمين بطلبات القبول للعام الأكاديمي 2016–2017، قد فاق توقعات الكليّة. واستنادًا إلى مقابلات أعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج، فإن هذه الزيادة في القبول قد اقتضت زيادة أعداد الطلبة في الصفوف، لاسيّما أعداد الطلبة في البرنامج التأسيسي؛ مما استلزم وجود احتياجات إضافية لأعضاء هيئة

التدريس وموظفي الدعم الطلابي. وعلاوة على ذلك فإن الكليّة تتلقى قائمة الطلبة المقبولين بالبرنامج من وزارة التربية والتعليم في وقت متأخر؛ "الأمر الذي يتسبب في صعوبات حقيقية في التخطيط الصحيح لمتطلبات التدريس وعمل الجداول". وترى لجنة المراجعة بأن عدم وجود سيطرة وضبط على عملية القبول من حيث جودة وعدد الطلبة المقبولين في البرنامج، سيؤدي الى استمرار الكليّة في مواجهة التحديات فيما يتعلق بتوفير المصادر الدراسية المناسبة والدعم الأكاديمي للطلبة. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكليّة، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، أن تعدَّل متطلبات قبول الطلبة وتضع عددًا محددًا للطلبة المقبولين بالبرنامج لضمان أن الطلبة المقبولين مناسبون لنوع البرنامج والمصادر المتاحة.

2.2 يدرس الطلبة المقبولون في البرنامج بدوامٍ كاملٍ، وهم ممن يريدون العمل في التعليم الحكومي بالبحرين، وتختارهم وزارة التربية والتعليم؛ ليكونوا معلمين في المدارس التابعة لها. وكما ذُكر آنفًا، فإمَّا أنَّ يتم قبولهم مباشرة بالبرنامج، أو من خلال سنة تأسيسية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن (36%) من طلبة البرنامج التأسيسي ينسحبون منه أو يرسبون فيه، على الرغم من تخفيض المعدل التراكمي المطلوب للقبول به من 2.5 إلى 2.0 في نهاية العام الأكاديمي 2015، من قبل وزارة التربية والتعليم. وخلال المقابلات، أشارت إدارة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس إلى أن المعدل العالي للغاية لفقدان الطلبة في البرنامج يمثل نوعًا من آليات "الضبط" لاستبعاد الطلبة الذين يفتقرون إلى القدرة الأكاديمية و/ أو الدافعية نحو برنامج بكالوريوس التربية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الطلبة الذين يتخرجون من البرنامج التأسيسي، والطلبة الذين يلتحقون بشكل مباشر ببرنامج بكالوريوس التربية يحققون معدّل تخرّج بمقدار (97%). ولجنة المراجعة مقتنعة بأن البرنامج التأسيسي فعَّال في تصفية وانتقاء الطلبة المقبولين بالبرنامج، وإضافة إلى ذلك، فإن على طلبة السنة الأولى أداء (3) اختبارات توزيع في اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم، والتي تحدد استعدادهم للدراسة في التخصصات المختلفة المطروحة في البرنامج. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن الطلبة الذين يجتازون اختبارات التوزيع بنجاح في وسعهم الدراسة في التخصص الأول الذي يختارونه. وفيما يتعلق بمواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج، فإن أحد الأهداف المعبَّر عنها للكليّة هو تطوير طلبة معلمين يقدّرون ويتيحون فرص التعلم لمتعلمين متباينين، إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت تمايزًا محدودًا بين طلبة البرنامج من حيث الجنس. فقد تناقصت النسبة بين عدد الذكور مقارنة بالإناث في البرنامج بوتيرة متصاعدة مما يقارب (1:1) في العام الأكاديمي 2011-

2012، لتصل إلى (4.5:1) مؤخرًا. وقد تلقّت لجنة المراجعة إقرارًا بهذا الأمر من إدارة الكليَّة، ومن أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة المؤلف من أعضاء من وزارة التربية والتعليم ومن الكلية. وقد عبَّر الجميع عن رغبتهم في زيادة عدد الطلبة المعلمين الذكور للالتحاق بالبرنامج، على الرغم من أن لجنة المراجعة لم تجد أدلّة على وجود استراتيجيات معيّنة مطبقة لهذا الغرض. وتشجع لجنة المراجعة الكلية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تطوير وتنفيذ خطة استراتيجية؛ لجذب المزيد من الطلبة الذكور، والمحافظة على نسبة مناسبة بين عددهم وعدد الإناث في البرنامج بالتوافق مع أهدافه ومتطلبات وزارة التربية والتعليم.

2.3 هناك هيكل إداري رسمي للبرنامج منصوصٌ عليه بشكل واضح في تقرير التقييم الذاتي. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، وخطط الهيكل التنظيمي للكليّة إلى أنَّ العميد واثنين من العمداء المساعدين؛ يشرف أحدهما على الشئون الأكاديمية، والآخر على البرنامج الأكاديمي؛ يعملون ثلاثتهم كفريق إداري مسئول عن إدارة البرنامج. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن مناصب العمداء المساعدين لا تزال شاغرة، وأنَّ البرنامج يُدار من قبل القائم بأعمال العميد منذ العام الأكاديمي 2013. يقوم العميد بإدارة البرنامج بمساعدة رؤساء الأقسام في التخصصات الأربعة: (اللغة العربية والدراسات الإسلامية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات والعلوم، والدراسات التربوية)، إضافة إلى مدير إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي بالكلية. وإضافة إلى ذلك، يعقد رؤساء الأقسام الأكاديمية اجتماعات منتظمة مع أعضاء أقسامهم، والذين يمثّلونهم في المجلس الأكاديمي للكليّة. وخلال الزيارة الميدانية، فقد كان واضحًا للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، والقائم بأعمال العميد يتبعون خطوط الارتباط المحددة حسب المسئوليات المناطة بهم، وأن أعضاء هيئة التدريس يُحاطون علمًا بالقرارات المتعلّقة بالبرنامج. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن عملية اتخاذ القرار تنطوي على مدخلات من مجموعات مختلفة من اللجان التي يبلغ عددها حوالي (20) لجنة على الأقل. ومن اللجان البارزة في الهرم الإداري للبرنامج لجنة مجلس الممتحِنين (Board of Examiners)، والمجلس الأكاديمي للكلية (BTC Academic Board) وقد تأكدت لجنة المراجعة أثناء المقابلات ومن الأدلة الميدانية أن هذه اللجان تعقد اجتماعات منتظمة، وأن قراراتها تستخدم لتعزيز البرنامج. لذا فإن لجنة المراجعة تلاحظ جهود الكلية في إرساء بُنية لإدارة البرنامج، ولجان ذات خطوط واضحة للمسئولية والمحاسبة؛ لدعم الإدارة الداخلية للبرنامج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الرضا نحو هذا العدد الكبير من اللجان ذات

المسئوليات المتداخلة، إضافة إلى عدم تقديم أدلَّة على التفاعل فيما بينها؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول فاعليتها. لذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي الكليّةَ القيام بمراجعةٍ لتشكيل لجانها، والإسراع في تعيين عميد دائم لها، إضافة إلى شغل الوظائف الشاغرة الأخرى؛ لتضمن إدارة البرنامج بكفاءة وفاعلية.

2.4 تدعمُ المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الإدارة، ومن خلال القراءة المتأنية للائحة الكليّة وجود العلاقة المتأصلة والوثيقة للكليّة مع وزارة التربية والتعليم. وتقر لجنة المراجعة أنَّ التحديات التي تواجهها الكليّة ناجمة عن أنَّ المناصب القيادية لاتزال شاغرة، إضافة إلى تأثير وشروط وزارة التربية والتعليم، لذلك فإن لجنة المراجعة تقر جهود الكليّة في إرساء هيكلها الاداري، وتكوين اللجان لدعم الإدارة الداخلية للبرنامج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن دور وزارة التربية والتعليم في إدارة الكلية يجب أن يُعبَّر عنه بشكل واضح في المخطط التنظيمي، والتوصيفات الإدارية، وأنْ تعمل الكليّة بشكل فاعل مع مجلس الإدارة، ولجنة السياسات والاستراتيجيات لتضمن إدارة مناسبة لبرنامجها تتناسب مع رسالتها (انظر الفقرة: 4.2).

2.5 استنادا إلى سجلّ البيانات الخاص بالكليّة، والذي تم تقديمه للجنة المراجعة، فقد كان هناك، حتى شهر أكتوبر 2016، (65) عضو هيئة تدريس يدرسون لـ (490) طالبًا. ومن خلال هذه الأرقام فإن نسبة أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس تبلغ (1:13)، وهو ما يشير إلى وجود عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تدرك أن الإشراف على مقررات الممارسات التعليمية يتطلب نسبة أقل فيما يتعلق بأعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالمقررات النظرية، ومقررات المحتوى. وقد تأكدت لجنة المراجعة من مستوى مؤهلات أعضاء هيئة التدريس من خلال مراجعة سيرهم الذاتية، والتي تشير إلى أنهم حائزون على شهاداة متقدمة على صلة بالبرنامج التأسيسي وبرنامج بكالوريوس التربية. وإضافة إلى ذلك، فقد عبَّر الطلبة أثناء المقابلات عن تقديرهم لحرص أعضاء هيئة التدريس في تقديم المقررات. وبشكل إجمالي، فإن لجنة المراجعة تقدر أن هناك عددًا كافيًا من أعضاء هيئة التدريس، لديهم من المؤهلات، والخبرات، والمهارات التدريسية، والتوجهات التي تركِّز على الطالب بما يتوافق مع أهداف وحاجات البرنامج. وبالرغم مما قيل أعلاه، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس يقترب كثيرًا من الحد الأقصى الذي تقرّه الكلية (5 مقررات للمحاضرين، و4 مقررات لمن هم بدرجة أستاذ

مساعد فيما أعلى). ولهذا السبب، ترى لجنة المراجعة أن النصاب التدريسي يميل للارتفاع مع القليل من الفرص التي تُتاح لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في البحث العلمي وأنشطة التطوير الذاتي. وعلى الرغم من دعم الكليّة للبحث العلمي من خلال تقديم الحوافز المالية للنشر، وحضور المؤتمرات، والمِنح الصغيرة للمشروعات البحثية، فإن المخرجات البحثية لا تزال متواضعة، وتقتصر على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس. وإضافة إلى ذلك، ليس هناك إلا اثنين من أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ، و(5) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، في حين أن جميع الأعضاء الآخرين إمَّا بدرجة أستاذ مساعد أو مدرس. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع ادارة الكليّة، بانها بحاجة لمسايرة نفسها بشكل أكثر مع الخطّة البحثيَّة المتوسعة لجامعة البحرين، حتى لو كانت تركز على التدريس. لذا، ومن أجل تحسين إنتاج المعرفة من خلال الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الكليّة، فإن لجنة المراجعة توصي الكليّة بالبحث عن طرق لتوفير المزيد من الوقت والمصادر لأعضاء هيئة التدريس؛ لزيادة نِتاجاتهم البحثية، وزيادة المواصفات البحثية والعلمية لهم لتتوافق بشكل أكبر مع أهداف البرنامج، ومحتوى المناهج الدراسية.

2.6 لدى الكليّة سياساتٌ وإجراءاتٌ واضحةٌ لتعيين، وتقييم، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن إرشادات التعيين "مشابهة على الأكثر" للإرشادات المتّبعة في جامعة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، تُعلن الكليّة عن وظائفها الشاغرة في المواقع العالمية مثل: (Times Higher Education, Chronicle of Higher Education, Higher Education Jobs). كما تقوم الكلية بالإعلان إقليميًّا وعالميًّا من خلال الوسائل المطبوعة وغير المطبوعة. ومتى تتفق الكلية على متطلبات الوظيفة الشاغرة، يتم الإعلان عنها، وتقدم الطلبات إلى قسم الموارد البشرية في الكلية لتتم مراجعتها بعد ذلك من قبل رئيس اللجنة المعنية في لجنة الاختيار. وتقوم لجنة الاختيار بمقابلة وتسمية المرشحين للوظيفة؛ لتتم فيما بعد الموافقة على قائمة المرشحين منهم من قبل العميد، ومن ثم مجلس الجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن عدد أعضاء هيئة التدريس قد ظل على حاله تقريبا طيلة السنوات الأربع الماضية، مع زيادة طفيفة في السنة الأخيرة. وقد سنحت الفرصة للجنة المراجعة بمقابلة أعضاء هيئة التدريس الذين تم تعيينهم مؤخرًا، والذين أخبروا لجنة المراجعة أن عملية التعيين كانت عادلة وشفافة، وأن موظفي الموارد البشرية كانوا متعاونين معهم طيلة تلك العملية. وعلى الرغم من عدم توفر الأدلة على وجود سياسات تعريفية رسمية للموظفين الأكاديميين المعينين حديثا، فقد علمت لجنة المراجعة من تقرير التقييم الذاتي، وجلسات المقابلة

مع أعضاء هيئة التدريس، وموظفي الموارد البشرية، وإدارة البرنامج أن أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا يتلقون تعريفا، ويتم الإشراف عليهم وتوجيههم من قبل رؤساء الأقسام ولكن بشكل غير رسمي. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليّةَ القيام بتطوير وتنفيذ سياسة وبرنامج تعريف رسمية لأعضاء هيئة التدريس، وأن تقوم بتقييم فاعليتها. وتلاحظ لجنة المراجعة أن عملية تقييم الأداء قد شملت تقييمات ملفات المقررات، تقييمات الطلبة في منتصف الفصل، تقييم النظراء، واستمارة تحديد الأهداف. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والمديرين الأوائل، هناك نظام على شبكة الإنترنت لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يتم الآن اختباره في الكلية هذا العام. والهدف من هذا النظام هو مراقبة أداء عضو هيئة التدريس وفقًا لرسالة الكلية، بالإضافة إلى توفير مساحة لأعضاء هيئة التدريس لتوثيق الأنشطة والفاعليات ذات الصلة بلائحة الترقيات لجامعة البحرين. ومن خلال مقابلات الزيارة الميدانية، والأدلة المقدَّمة، تأكدت لجنة المراجعة من أن جميع هذه الإجراءات مفهومة من قبل الأطراف المعنية، وأنها مطبقة. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسات وإجراءات رسمية منفذة لتعيين، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وأنَّها مطبقة ومعروفة لدى جميع الأطراف المعنية. كما أنَّ لدى جامعة البحرين سياسات لترقية أعضاء هيئة التدريس تتبعها الكلية. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة هذه السياسات، والتي تبين الخطوات التي يجب أن يتبعها عضو هيئة التدريس الذي يتقدم للترقية، إضافة إلى عدد ونوع الأنشطة التدريسية والبحثية والخدمية المطلوبة لهذا الغرض. وقد تم نشر ضوابط الترقيات الأكاديمية لجامعة البحرين في عام 2006، وتمت مراجعتها في عام 2012. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن القليل جدًّا من أعضاء هيئة التدريس قد تدرجوا الى درجات أعلى في الكليّة. إضافة إلى ذلك، سمعت لجنة المراجعة من أعضاء هيئة التدريس أنه، وبالرغم من وجود سياسات مكتوبة للترقية، فإن العملية تبدو "غامضة"، و"مربكة"، وأن معرفتهم بما مر به زملاؤهم الذين بذلوا محاولات متكررة للحصول على الترقية قد سبَّب لهم عزوفًا، وعدم رغبة في الدخول في عملية الترقية. ولذا، فإنَّ لجنة المراجعة توصي الكليّةَ بأن تضمن بأن أعضاء هيئة التدريس يفهمون بشكل واضح الإرشادات المتعلقة بعملية الترقية، وأنَّ تتخذ الإجراءات اللازمة؛ لدعم أعضاء هيئة التدريس في جهودهم للتدرج في الدرجة الوظيفية.

2.7 استنادًا إلى التقرير الذاتي، فقد وجدت الكليّة أنه من الضروري تطوير نظام داخلي لمعلومات الطلبة، تم تصميمه لإدارة بيانات معينة مهمة؛ لأن نظام إدارة المعلومات الإدارية الشامل والخاص بجامعة البحرين لا يتيح للكليّة الحصول على تقارير خاصة بالطلبة ذات صلة بالكلية او الدخول إلكترونيًّا إلى كافة المعلومات المطلوبة. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن النظاميين الحاليين غير مرتبطين إلكترونيًّا مع بعضهما البعض، وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن هذا الجهد المتكرر قد تسبب في استخدام غير مناسب للمصادر وتشعر لجنة المراجعة بعدم الرضا من أنَّ هذا الأمر سيضع دقة وأمن بعض معلومات الطلبة في خطر. كما أبلغت لجنة المراجعة بأن جامعة البحرين تحاول استخدام نظام جديد لإدارة المعلومات الإدارية يمكِّن كل برنامج من البرامج من الحصول على البيانات المناسبة، وذات الصلة بطلبته؛ ولذلك، فإن الكلية لم تقم بتوسيع نظامها الخاص بمعلومات الطلبة. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على مواصلة العمل مع مجلس الإدارة والجهات الأخرى في جامعة البحرين؛ لتحسين نظام إدارة المعلومات الإدارية الخاص بالجامعة؛ لدعم أهداف البرنامج. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن ما بين نظام إدارة المعلومات الإدارية لجامعة البحرين، ونظام إدارة معلومات الطلبة للكلية يتم تخزين البيانات المطلوبة عن الطلبة وتأمينها في مكان آمن، والحصول على التقارير المطلوبة. كما يسمح نظام إدارة معلومات الطلبة في الكلية بجدولة مقررات الممارسة التعليمية بصورة أكفأ بالنسبة للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمشرفين على تلك الممارسات، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تحسين التوقيتات الزمنية لطلبة الكلية؛ لغرض تسجيل المقررات على نظام الجامعة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين، علمت لجنة المراجعة أن نظام إدارة معلومات الطلبة في الكلية قد ساعد كذلك في تزويد المرشدين بمعلومات مهمة عن الطلبة في الوقت المناسب؛ مما ساعد بدوره في تحسين جدولة الجلسات الإرشادية، وحضور الطلبة لهذه الجلسات. ولجنة المراجعة تقدر جهود الكلية في تصميم نظامها الخاص بمعلومات الطلبة بمعزل عن نظام إدارة المعلومات الإدارية بجامعة البحرين، والمصمم بما يتلاءم مع الحاجات الخاصة بالكلية، وطلبتها، وموظفيها، وأعضاء هيئتها التدريسية.

2.8 هناك آليات رسمية يستخدمها مركز تقنية المعلومات لضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات طلبة الكلية. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود إجراءات أمنية فعالة مطبقة لإجراء الامتحانات، ورصد الدرجات وتغييرها، والتأكد من الوضع الأكاديمي للطلبة، والتأكد من استيفاء متطلبات التخرج.

وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بوجود (servers) مؤمَّنة في الحرم الجامعي، وتخزين احتياطي للبيانات؛ يتم الاحتفاظ بها في الموقع، وفي مكان آخر خارج الموقع. وعلاوة على ذلك، فعلى رؤساء الأقسام الموافقة على الدرجات المدخلة لتخضع بعد ذلك لعملية تدقيق. وتبدأ عملية تغيير الدرجات من القسم، وتنتهي عند مجلس الجامعة للموافقة عليها. كما تم وضع مستويات مختلفة للوصول إلى هذه البيانات من خلال كلمات مرور تم وضعها؛ لضمان عدم الوصول إليها إلا من قبل المستخدمين المصرح لهم، وتبعًا لمستوى الصلاحية. وقد تأكد ذلك من خلال الجولة التفقدية التي قامت بها لجنة المراجعة للحرم الجامعي، وأثناء المقابلات التي أجرتها مع الموظفين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة. ولجنة المراجعة تقدر وجود إجراءات واضحة ومطبقة لضمان سلامة وأمن المعلومات، وموثوقية ودقة البيانات. إلا أنَّها علمت من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وموظفي الدعم الطلابي أنه يتم أحيانًا استخدام نسخ ورقية من ملف بيانات الطالب المعني؛ لغرض الإرشاد الأكاديمي. ونظرًا لأنه من المفترض أن تكون هذه الملفات سرية، كما أُبلِغت لجنة المراجعة بذلك، فإنه يتم الاحتفاظ بها في خزائن مقفلة في مكاتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع موظفي التسجيل ومدير هذه الإدارة في الكلية على البحث عن طرق أخرى؛ لتقليل تداول النسخ الورقية لملفات الطلبة لأغراض الإرشاد الأكاديمي، والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية لهذا الغرض.

2.9 قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في مرافق الكلية والجامعة، ولاحظت التغييرات التي يتمُّ القيام بها؛ إضافة إلى طرق التدريس التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، لاستيعاب زيادة أعداد الطلبة. فعلى سبيل المثال، تم توفير طاولات مستديرة داخل القاعات الدراسية لإتاحة مجال أكبر لتوزيع الطلبة في مجموعات، كما تم استغلال المساحات غير المستغلّة من المكاتب لإيجاد قاعات دراسية صغيرة، وتم إضافة مختبر علوم لإحدى القاعات الموجودة. كما لاحظت لجنة المراجعة خلال جولتها التفقدية وجود أجهزة حاسوب جديدة تم وضعها في مختبري الحاسوب الموجودين أصلاً. كما أبلغ الطلبة لجنة المراجعة أنهم يشعرون أنَّ الكلية أكثر حداثة عن بقية كليات الجامعة؛ نظرًا لأنَّها الكلية الأحدث في الحرم الجامعي وأن مرافقها، بما في ذلك، أماكن وتكنولوجيا التعلم، أكثر حداثة مما هي عليه في بقية الكليات. كما أنَّ الصالة الكبرى تعدُّ مكانًا فريدًا من نوعه في المبنى، حيث يستخدمه الطلبة لأغراض المذاكرة خلال جلسات الدراسة الفردية والجماعية الرسمية وغير الرسمية. ولجنة المراجعة تقر جهود الكلية في إيجاد طرق مناسبة للعمل داخل المبنى الحالي،

بالرغم من تزايد أعداد الطلبة المقبولين. وإضافة إلى ذلك، فإن الزيارة التفقدية التي قامت بها لجنة المراجعة لمكتبة الكلية، والتي تم افتتاحها في عام 2012، قد أظهرت وجود مجموعة كافية من الكتب المطبوعة، والمجلات والدوريات، والأدلة الإرشادية، والمواد المرجعية الأخرى ذات الصلة بالتربية والتعليم، والتي يمكن الوصول إليها بصورة ميسرة. كما تحتوي المكتبة على أجهزة حاسوب للبحث في مقتنياتها، وما تحتويه المكتبة المركزية لجامعة البحرين، إضافة إلى إمكانية الوصول لجميع المجلات والدوريات والكتب الإلكترونية المتاحة في قواعد بيانات مكتبة جامعة البحرين. كما يتضمن هذا المرفق قاعة صغيرة لعقد الـ (seminars) يستخدمها الطلبة للعمل معًا في الأنشطة البحثية الجماعية، ويستخدمها أمين المكتبة لتقديم العروض الخاصة بمهارات البحث وتوثيق المراجع. كما قامت لجنة المراجعة بزيارة مكتبة الجامعة، وعلمت من موظفيها أن هناك العديد من المصادر المطبوعة والإلكترونية المتوفرة لطلبة البرنامج وأعضاء هيئة تدريسه؛ لدعم الفاعليات والأنشطة ذات الصلة بالمقررات، إضافة إلى البحوث. ويقوم أحد موظفي مكتبة الجامعة بالتنسيق مع مكتبة الكلية؛ للتعاون فيما يتعلّق باستعارة الكتب والمصادر وخدمات الدعم الطلابي. ويستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إلى مجموعة واسعة من المصادر الإلكترونية بما فيها المجلَّات والدوريات، والرسائل العلمية، والكتب من داخل وخارج الحرم الجامعي. وكجزء من الجولة التفقدية للجنة المراجعة في مرافق الكلية، فقد تفقدت استوديو إنتاج الأفلام الذي يستخدمه أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المشروعات التي تعتمد على تسجيل الأفلام كالمحاضرات، والتطبيقات التعليمية الأخرى التي تُعرض من خلال موقع الـ (YouTube) الخاص بالكلية، وبالإضافة إلى وجود شبكة الـ (Wi-Fi)، وحسابات البريد الإلكتروني، هناك دعمٌ إضافيٌّ في تقنية المعلومات للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس مقدم في مختبرات الحاسوب في الكليّة، حيث يستطيع عضو هيئة التدريس، على سبيل المثال، تحليل البيانات البحثية باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل (SPSS). ولجنة المراجعة تقدر أن مصادر تقنية المعلومات والتعلّم المقدمة، بما فيها المكتبة، مناسبة لرسالة الكلية، وأهداف البرنامج. ومع ذلك، فإن تقرير التقييم الذاتي، وكذلك ما أدلى به أعضاء هيئة التدريس أثناء الجولة التفقدية في المرافق وخلال المقابلات، يوضح حاجة الكلية لإيجاد المزيد من القاعات الدراسية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، لاسيما خلال الفصل الأول من الدراسة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود بعض التحديات فيما يتعلق بالمساحات والمصادر الموجودة في المبنى الحالي للكلية. وقد أشارت تقارير استخدام الأثاث إلى وجود قلق

فيما يتعلق بكفاية المرافق، والعدد الكافي من القاعات الدراسية والمختبرات. وترى لجنة المراجعة أن الكلية قد حققت بعض التقدم في مواجهة التحديات الناجمة عن زيادة أعداد الطلبة؛ ومن ثمَّ توصي الكلية بأن تواصل بحثها عن طرق للاستغلال الأمثل للمساحات المتوفرة ضمن خارطة المبنى.

2.10 خلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، وأمناء المكتبة، والطلبة، وموظفي إدارة تقنية المعلومات، وبعد مراجعة الأدلّة المساندة علمت لجنة المراجعة أن هناك وسائط لمتابعة المعلومات، واستخدام القاعات الدراسية، والمختبرات، والمصادر الإلكترونية وذلك عن طريق برنامج نظام معلومات الطلبة (SIS)، ومن خلال نظام إدارة معلومات التعليم. وتشير البيانات المقدمة من هذين النظامين إلى أنه يتم استخدام القاعات الدراسية في مبنى الكلية بطاقتها الاستيعابية القصوى؛ وقد كانت هناك زيادة مستمرة في أعداد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الذين يستخدمون منصة الـ (Moodle)، إضافة إلى المصادر الإلكترونية. وعلى الرغم من أن هذه البيانات قد تم تضمينها في تقرير التقييم الذاتي، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أنَّ كلًّا من تقرير التقييم الذاتي، ومن تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لم يشيروا إلى أي نظام شامل، ومتواصل لتنفيذ التغييرات بناءً على البيانات المتحصِّلة عن استخدام المصادر والمرافق التدريسية والتعليمية التي توفرها الكليّة والجامعة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن بيانات المتابعة هذه "تُظهر استفادة كافية من هذه المصادر"؛ ولكن، وكما وردت الإشارة إليه في (الفقرة: 2.8) من هذا التقرير، فإنه يذكر بوضوح أن استخدام القاعات الدراسية يفوق طاقتها الاستيعابية. لذا، فإن لجنة المراجعة لم تتمكن من وجود أدلة على الربط المناسب بين بيانات المتابعة المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، وقرارات تسترشد بهذه البيانات حول المساحات والمصادر الإلكترونية الموجودة في الكلية. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي الكلية بالاستفادة – بشكل أكبر – من نتائج متابعة استخدام المصادر لإثراء عملية اتخاذ القرارات بما يتعلق بملاءمتها وكفاءتها.

2.11 كما ورد في تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة المختلفة، وكما تأكد من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس، والموظفين والجولة التفقدية، فإن لدى الكلية نظامًا شاملًا من إجراءات الدعم والخدمات لطلبتها. فعند قبوله في البرنامج، يعيَّن للطالب مرشد أكاديمي عن طريق وحدة الخدمات الإرشادية للطلبة. كما يقدم المرشد الأكاديمي مساعدة متواصلة، وحين الطلب، طيلة فترة وجود الطالب في البرنامج، كما يقدّم موظفو خدمات الدعم الإرشادي للطلبة اشكال إضافية تتعلق

بالإرشاد، بما فيها الإرشاد النفسي. كما يقدم موظفو الكلية والجامعة المساعدة والدعم لطلبة فيما يتعلق باستخدام المكتبة، المصادر الإلكترونية والمختبرات. وتتضمن الأنشطة التعريفية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس الجدد تعريفهم بطرق استخدم المصادر الإلكترونية؛ لتحقيق أهداف المقرر، وأقصى قدرٍ من التعلّم. كذلك يقدّم أعضاء هيئة التدريس دعمًا إضافيًّا من خلال واجبات المقررات الدراسية التي تتطلب استخدام المصادر الإلكترونية، ومن ثم إرشاد الطلبة نحو الاستخدام المناسب لهذه المصادر. وإضافة إلى ذلك، ينظم موظفو دعم التعلّم الإلكتروني دورات تدريبية للطلبة على استخدام الـ (Moodle). وقد أشاد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بمستوى الدعم والرعاية اللذين تقدمهما الكلية والجامعة لهم. ولجنة المراجعة تقدر أن آليات الدعم الطلابي راسخة وبشكل جيد، وتستجيب لحاجاتهم.

2.12 يصف تقرير التقييم الذاتي النهج الذي تتبناه كلٌّ من الكلية والجامعة في تعريف وتهيئة الطلبة الجدد. وقد أكدت مقابلات لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين أهداف، ومحتوى، وفاعليات هذه الأنشطة التعريفية. كما تقدَّم سلسلة من الخبرات التعريفية لتعريف الطلبة بسياسات وخدمات الجامعة والكلية، بما في ذلك منصّة الـ (Moodle)، وحزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio). ويشارك أعضاء هيئة التدريس، والموظفون، والطلبة، ووزارة التربية والتعليم في هذه الأنشطة، بمشاركة شئون الطلبة بالكلية. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن عدد الطلبة المقبولين مباشرة في السنة الأولى من البرنامج ذي الأربع سنوات قليل للغاية؛ نظرًا لأنَّ جميع الطلبة تقريبًا يأتون من البرنامج التأسيسي، وأن البرنامج التعريفي للطلبة الجدد نفسه يشملهم. وقد خضع البرنامج التعريفي للكلية لتقييمٍ منظَّم؛ استنادًا إلى استبانة رسمية للطلبة، إضافة إلى التعليقات الفردية الواردة فيها. كما تدعم نتائج هذه الاستبانة ما يشير إليه تقرير التقييم الذاتي من أن الأنشطة التعريفية – بشكل عام – تلقى قبولاً لدى الطلبة، حيث تراوحت نتائج استطلاع الرضا بين (87% إلى 91%) في مختلف الأسئلة. ولجنة المراجعة تقدّر جهود الكليّة لاستيعاب العدد الكبير وغير المتوقع من الطلبة المقبولين الجدد من وزارة التربية والتعليم في البرنامج التعريفي المخطط له من قبل، إضافة إلى أولئك الذين فاتهم البرنامج التعريفي في الجلسات التعريفية التعويضية. ولجنة المراجعة تقدر أن البرنامج التعريفي للطلبة الجدد يتم بصورة منتظمة، وأنه شامل على نحو مناسب، ويشعر المشاركون فيه بدرجة عالية من الرضا. ومع ذلك فإن لجنة المراجعة تقترح تحليلاً أعمق للملاحظات المتكررة في التعليقات الفردية التي يقدّمها الطلبة، والواردة في استباناتهم حول البرنامج

التعريفي؛ لكي تراعي هذه الملاحظات في القرارات التي تتخذها عن كيفية تعديل وتحسين محتوى وأنشطة التعريف. فعلى سبيل المثال، لاحظت لجنة المراجعة موضوعًا متكررًا في تعليقات طلبة السنة الأولى، حيث إنهم يشكون من التكرار؛ لأن معظمهم قد أتى من البرنامج التأسيسي، وتلقى تعريفًا خاصًّا بالطلبة الجدد عند الالتحاق بذلك البرنامج في السنة السابقة. ولذا تقترح لجنة المراجعة أن تستفيد الكليّة من الملاحظات التي يدوّنها الطلبة عند القيام بالتخطيط للبرنامج التعريفي في السنة اللاحقة.

2.13 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود عملية شاملة لمراقبة تقدم الطلبة دراسيًّا، وتشخيص الذين يعانون من صعوبات دراسية، والطلبة المتعثّرين أكاديميًّا، والقيام بالتدخلات اللازمة. ويلقى هذا الوصف دعمًا من خلال المخططات التوضيحية، والتفاصيل الإجرائية مع عينة لعملية تقديم خدمات التدخل العلاجي لهم. كما أنَّ خدمات الدعم هذه معلنٌ عنها بصورة جيدة ومتاحة لجميع الطلبة. وقد تأكدت لجنة المراجعة من مستوى هذا الاهتمام والرعاية بالطلبة المتعثرين أكاديميًّا من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين المعنيين في الجامعة. إضافة إلى ذلك، فقد علمت لجنة المراجعة بوجود استمارة تقدم دراسي في منتصف الفصل يقوم بتعبئتها عضو هيئة التدريس عن كل طالب لكل مقرر. وهو ما يسهّل لعضو هيئة التدريس تشخيص الطلبة الخاضعين للملاحظة الأكاديمية الذين تقل معدلاتهم التراكمية (2.0)، في حين أنَّ الطلبة المتعثرين أكاديميًّا فهم الذين تتراوح معدلاتهم التراكمية بين (2.0 إلى 2.49). ويتم تشخيصهم في كل فصل دراسي، كما يتم وضع استراتيجيات التدخل الفوري لمساعدتهم من قبل أعضاء هيئة التدريس المعنيين. ويتوفر الدعم للأفراد، والمجموعات الصغيرة لتطوير اللغة الإنجليزية، والكتابة، والمهارات الفردية، إضافة إلى تدخلات خاصة بمقررات معيّنة يقدّمها المرشدون الأكاديميون، وأعضاء هيئة التدريس. فعلى سبيل المثال، واعترافًا بالتحديات التي يواجهها الطلبة في اللغة الإنجليزية، تقام دورات مبكّرة (Early Bird) تسبق الدروس العادية، وتبدأ في الصباح. وقد حصلت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع الطلبة الحاليين والخريجين – على تأكيد لقيمة النظام الذي تتبعه الكلية في تشخيص، ومراقبه، ودعم الطلبة الذين يواجهون صعوبات دراسية. ولجنة المراجعة تقدر جهود الموظفين، والآليات المطبقة لدعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تدرك أن العوامل الأخرى، كالجداول الدراسية الثابتة، والتي يبقى فيها الطلبة في الدفعات نفسها خلال تدرجهم في البرنامج، يمكن أن تشكّل ضغطًا إضافيًّا على الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ لأنَّ من بين عواقب

الرسوب هو الحاجة لدراسة مقررات استدراكية، أو الدراسة المستقلة لبعض المقررات مما يزيد العبء الأكاديمي على هؤلاء الطلبة الذين هم أصلاً يعانون من عبء المقررات الاعتيادية في جدول دراسي ثابت. لذا فإن لجنة المراجعة توصي الكليةَ بأن تبحث عن طرق لإتاحة مستوى أكبر من المرونة في النموذج الحالي للجداول الدراسية الثابتة؛ لضمان تخصيص عبء دراسي مناسب للطلبة المتعثرين أكاديميًّا.

2.14 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ الكلية تتيح فرصًا للطلبة؛ للحصول على خبرات التعلم غير الرسمي داخل وخارج الصف. وقد علمت لجنة المراجعة من أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، الطلبة والخريجين أن الطلبة الراغبين في تطوير مهاراتهم في اللغة الإنجليزية يتم تشجيعهم على حضور ورش العمل التي ينظمها المجلس الثقافي البريطاني، في حين يشارك الآخرون في نوادي القراءة (Reading Clubs). وعلاوة على ذلك، فقد استنتجت لجنة المراجعة أنَّ خبرات الممارسة التعليمية تتيح فرصًا متنوعة للتعلم غير الرسمي، وإضافة إلى ذلك، تنظّم الكلية برنامجًا للمهارات الشخصية، والذي يجب على الطلبة الالتحاق به، ويدعى برنامج "الوعي والتطوير الذاتي"، والذي يهدف إلى تحسين تقدم الطلبة في الكلية، مكان العمل، وفي الحياة الشخصية. وبالإضافة إلى الرحلات الميدانية، يشارك الطلبة في أنشطة القراءة، وعروض الدمى للأطفال في مراكز التسوق، والفِرق الجوَّالة في المدارس، وحضور الندوات، التي يقدمها محاضرون زائرون. وعلاوة على ذلك، فإنَّ من بين المعالم المعمارية لمبنى الكلية الصالة الكبرى، والتي تضم طاولات متنوعة وكراسي وكافتيريا، كما شاهدت لجنة المراجعة ذلك بشكل يومي، حيث تتيح هذه الصالة لعدد كبير من الطلبة مساحة للمطالعة، والمذاكرة؛ فردى أو مجموعات. ولجنة المراجعة تقدر جهود أعضاء هيئة التدريس والموظفين في خلق بيئة دائمة للتعلم غير الرسمي.

2.15 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك عدد مناسبٌ من أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم مجموعة من المؤهلات، والخبرات التي تتوافق مع أهداف وحاجات البرنامج.
- هناك سياسات وإجراءات رسميَّة منفَّذة ومطبقة؛ لتعيين، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وهي معروفةٌ لدى جميع الأطراف المعنيّة.

- يقدم نظام معلومات الطلبة الخاص بالكلية، إلى جانب نظام إدارة المعلومات الإدارية للجامعة، المعلومات التي يحتاجها الطلبة، والموظفون، وأعضاء هيئة التدريس.
- هناك سياسات واضحة ومطبقة؛ لضمان سلامة، وأمن المعلومات، وموثوقية ودقة البيانات.
- نظام تقنية المعلومات ومصادر التعلم المتاحة، بما فيها المكتبة، تتناسب مع رسالة الكلية وأهداف البرنامج.
- آليات دعم الطلبة مؤسسة بشكل جيد، وتستجيب لحاجاتهم.
- هناك تعريف منظَّم للطلبة الجدد يتَّسم بالشمولية المناسبة، ويشعر المشاركون فيه بالرضا بدرجة عالية عنه.
- هناك آليات فعَّالة مطبقة؛ لتشخيص ودعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا.
- هناك بيئة داعمة للتعلم غير الرسمي.

2.16 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تُعدِّل متطلبات قبول الطلبة، وتحدد عددًا مستهدفًا منهم للقبول في البرنامج؛ لضمان أن الطلبة المقبولين يناسبون نوع البرنامج والمصادر المتوفرة.
- تُجري مراجعة لنظام اللجان في الكلية، وتُسرع في تعيين عميد دائم، إضافة إلى شغل المناصب الشاغرة الأخرى؛ لضمان إدارة البرنامج بصورة كافية ودقيقة.
- تبحث عن طرق لإتاحة المزيد من الوقت والمصادر لأعضاء هيئة التدريس؛ لزيادة نتاجهم البحثي والعلمي، وزيادة المميزات البحثية والعلمية لهم؛ لتتوافق أكثر مع أهداف البرنامج، ومحتوى المناهج الدراسية.
- تطوِّر برنامج وسياسة تعريف رسمية لأعضاء هيئة الدرس وتنفذها وتقيّم فاعليتها.
- تضمن أن أعضاء هيئة التدريس يفهمون بوضوح إرشادات عملية الترقية، وتقوم بإجراءات لدعم جهودهم للتدرج في درجاتهم العلمية.
- تواصل البحث عن طرق الاستفادة المثلى وبالحد الأقصى من المساحات الموجودة ضمن خارطة المبنى.
- تستفيد بشكل أكثر من نتائج مراقبة استخدام المصادر؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بملاءمتها وكفاءتها.

- تبحث عن طرق لإتاحة مستوى أكبر من المرونة في النموذج الحالي للجداول الدراسية الثابتة؛ لضمان تخصيص عبء دراسي مناسب للطلبة المتعثرين أكاديميًّا.

2.17 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 الهدف من البرنامج هو إعداد الطلبة للعمل بفاعلية كمعلمين في المدارس الابتدائية بمملكة البحرين. كما أنَّ مواصفات خريجيه معبّر عنها على شكل كفايات وتشير الكليّة إلى أنّهاَ تتوافق بشكل وثيق مع كفايات المعلم التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، وأن لها انعكاس في الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات تعلمه التسع المطلوبة. وتغطي هذه الكفايات المحتوى المعرفي، تطوير الطلبة، المتعلمين المختلفين، استراتيجيات التدريس، بيئة التعلّم، التقييم، التواصل وتكنولوجيا التعليم، المدرسة ومشاركة المجتمع، الأخلاقيات/ الممارسة التأمليّة والاحترافية. ومن الواضح من مقابلات الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجين، وموظفي وزارة التربية والتعليم أن هناك فهمًا مشتركًا للتوقعات الخاصة بالبرنامج والكفايات الأساسية؛ من أجل تخريج معلمين أكْفَاء. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن كل ملف من ملفات المقررات الدراسية يتضمن المؤشرات الأساسية للأداء، والتي تنص بعبارات سلوكية على كيفية تمكُّن الطلبة من إظهار ما تعلموه؛ وتشكّل مؤشرات الأداء الأساسية هذه أساسًا للتقييم كما يُعبَّر عنها بصيغة الأداء المتوقع. وعلى الرغم من أن عيّنات التوصيفات العامة للمقررات التي راجعتها لجنة المراجعة لم تتضمن إشارة محددة للمؤشرات الأساسية للأداء، فإن الأداء المتوقع قد تمَّ التعبير عنه بوضوح في المعايير الخاصة بالواجبات، والتي تشير إلى كيفية تقييم نوع معيّن من الأداء. ويتم تقييم إنجازات الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، ومراقبتها من قبل عضو هيئة التدريس، والتي يتم ربطها بعد ذلك بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. كما يتم تقييم إنجاز كفايات المعلّم، والإنجازات المتوقّعة من خرّيجي البرنامج، من خلال حزمة المستندات الإلكترونية (E-portfolio)، والتي يتم الاحتفاظ بها طيلة فترة دراسة الطالب في البرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أن مواصفات الخرّيجين معبَّر عنها على شكل كفايات واضحة، وهي مفهومة جيّدًا لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ولها انعكاس في تقديم البرنامج وتقييمه.

3.2 كما ورد في (الفقرة: 1.3) من هذا التقرير، فإن البرنامج قد تم تصميمه ومقايسته مع برنامج التربية في المعهد الوطني NIE. ولجنة المراجعة تُقِر أنه، وعلى الرغم من الاعتراف بأن المعايير الأكاديمية يمكن أن تتباين بين سنغافورة ومملكة البحرين، فإن المقايسة المرجعية مع برنامج ينطلق من نظام ناجح قد تمَّ النظر إليها كطريقة لدعم تحسين إعداد المعلم في البحرين. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن فريق البرنامج يأخذ في الاعتبار ما توصلت إليه دراسة قامت بها الوكالة الوطنية بالمملكة المتحدة للاعتراف والمقارنة بين المؤهلات والمهارات الدولية (UK NARIC) عام 2002، حول أنظمة تدريب المعلمين في (28) دولة، والذي صنّف البرنامج ضمن البلدان السبع الأولى من حيث استيفاء مميزات ومتطلبات النظام الإنجليزي لتدريب المعلمين المبتدئين كنموذج للمقايسة المرجعية. مع ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أن الكليّة لم تُطِّور، أو تنفّذ نظامًا للمقايسة المرجعية الرسمية لمعادلة المعايير الأكاديمية لبرنامجها بصورة مستمرة. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى انه متوقع بان حداثة البرنامج سوف تتحقق بالتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية لجامعة البحرين، فإن لجنة المراجعة قد وجدت القليل من الأدلة التي تشير إلى أن هذه السياسة يتمُّ تنفيذها في الكلية. وفي مراجعته للبرنامج في عام 2012، حثَّ المعهد الوطني (NIE) الكلية على أن تضمن بقاء المنهج الدراسي للبرنامج حديثًا ومطبَّعًا. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس يقومون، فرادى، وبصورة غير رسمية، بمقايسة مرجعية لمحتوى مقرراتهم من خلال الاطلاع على المواقع الإلكترونية لجامعات مرموقة تطرح برامج تربوية مماثلة، وأن هناك قدرًا محدودًا من الدراية لديهم بمعايير مجلس اعتماد برامج إعداد التربويين أو المرجعيات العالمية/ الإقليمية الأخرى، والتي يمكن أن تشكّل نقاطًا مرجعية لتحديد المعايير الأكاديمية. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليّة بأن تنفّذ نظامًا رسميًّا وموثَّقًا ومنتظمًا للمقايسات المرجعية الخارجية والنقاط المرجعية؛ لتحديد والتأكد من صحة تكافؤ المعايير الأكاديمية بما يتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية للجامعة.

3.3 كما ورد في (الفقرة: 1.9) من هذا التقرير فإن الكليّة تتبع سياسات وإجراءات التقييم الخاصة بجامعة البحرين، ويتم الإشراف على التنفيذ المنظّم لهذه السياسات والإجراءات من قبل منسّقي المقررات، لجنة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي، ولجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة. ويتم إبلاغ سياسات التقييم ذات الصلة للطلبة من خلال الكتيّب الإرشادي للطالب، وهي متاحة ليطّلع عليها أعضاء هيئة التدريس عبر الـ (SharePoint)، والكتيب الإرشادي لأعضاء

هيئة التدريس. وخلال المقابلات، أكّد الطلبة أنهم يتعرفون على التقييم من خلال التوصيفات العامة للمقررات، والتي تُنشر كذلك على منصّة الـ (Moodle). واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فهناك ضوابط واضحة لمراقبة وضمان أمن الامتحانات النهائية. وعلاوة على ذلك، يتوقّع من جميع الطلبة التوقيع على تعهّد بعدم الانتحال والسرقة الأكاديمية؛ كما يتم إبلاغ وزارة التربية والتعليم باعتبارها جهة التوظيف المستقبلية لخريجي الكلية بأي حالة من حالات مخالفة النزاهة الأكاديمية، وقد سنحت الفرصة للجنة المراجعة للتأكد من هذه الضوابط أثناء المقابلات. وإضافة إلى ذلك، تتم الموافقة على الدرجات النهائية وطلبات الاعتراض والتظلم من قبل مجلس الامتحانات الذي يرأسه العميد. وخلال جلسات المقابلة، علِمت لجنة المراجعة أن الكلية تقوم بمراجعة أساليبها المتبعة في التقييم، كما ذكر في (الفقرة: 4.3). وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة قد زُودت بأمثلة على عملية نظام التدقيق الداخلي لأوراق الامتحانات، والتقييمات التحريرية (انظر الفقرة: 3.5)، فإن الكلية لم تطوِّر بعد إجراءات رسمية لنظام التدقيق الداخلي تتناول الجوانب الخاصة فيما يتعلق بعمليتيْ التعليم والتعلم، كالممارسة التعليمية، وحزمة المستندات الإلكترونية (E-portfolio). وعلى الرغم من أن إجراءات الجامعة تنصُّ على الاستعانة بالممتحِنين الخارجيين لأغراض نظام التدقيق الخارجي للتقييم، إلا أنَّه ليس لدى الكلية آليات مطبقة للقيام بهذا النشاط الخارجي (انظر الفقرة: 3.6). ولجنة المراجعة تُقِر أن إجراءات التقييم مناسبة ومفهومة جيدًا لدى أعضاء التدريس، ومنقولة بشكل واضح إلى الطلبة، كما أنها منفَّذة بصورة منظمة.

3.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن رؤساء الأقسام الأكاديمية هم المسئولون عن ضمان محاذاة التقييمات لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبالتالي مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولتحقيق ذلك، يشرف منسقو المقررات على التنفيذ المنظم للواجبات التقييمية المتفق عليها، والتي يتم تصحيحها باستخدام معايير مشتركة. وهذه المعايير تحدد المستويات المختلفة للإنجاز المتوقع على مقياس من (0 إلى 4). كما تقدَّم توصيفات واضحة لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتقييم. وعلاوة على ذلك، فقد نفَّذت الجامعة نظامًا لإدارة التقييم والمعلومات عبارة عن مستودع مركزي على شبكة الإنترنت للبيانات الخاصة بالتقييم لجميع البرامج بالجامعة. ويتضمن هذا المستودع معلومات عن مخرجات التعلّم على جميع مستويات الخبرة التعليمية داخل الجامعة، ومخرجات البرنامج المودعة في هذا النظام. وإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق مخرجات التعلم تتم مناقشته من قبل مجلس الامتحانات بالكلية، ويخضع لمراقبة لجنة ضمان الجودة والتخطيط

الاستراتيجي، ولجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما لوحظ ذلك أثناء المقابلات مع موظفي الكلية، كما أنَّ البرنامج قد اختير كبرنامج تجريبي ليُسكَّن في الإطار الوطني للمؤهلات. ونتيجة لهذه الفاعلية، تشير الكلية إلى أنها تعكف على مراجعة أساليبها التقييمية؛ للتأكد بشكل أكثر من أنَّها تتوافق مع درجة تعقيد مخرجات التعلم، وستدخل نتائج هذه العملية حيز التنفيذ في العام الأكاديمي 2016–2017. وقد تم تدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية تقييم إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج. ويحتوي كل من ملفات المقررات على وثائق تبيّن مراقبة النسبة المئوية لمدى تحقيق الطلبة لكل مُخرَج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والبرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد كان واضحًا – من خلال عينات ملفات المقررات وتقييمات الطلبة المقدمة – أن تقييمات الطلبة – بشكل إجمالي – مناسبة لقياس تحقيق مخرجات التعلم، لكل من المقررات التي يتم تدريسها والممارسة التعليمية. فعلى سبيل المثال، يقدم الطلبة تسجيلات لحوارات درامية والسرد القصصي؛ من أجل تقييم فهمهم للنظام الصوتي (TCIEN312 Phonetics and Phonology). ولجنة المراجعة تقدر أنَّ التقييم يتوافق بشكلٍ واضحٍ مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج؛ مما يدعم المعايير الأكاديمية.

3.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى القيام بالتدقيق الداخلي انسجامًا مع سياسة الجامعة الخاصة بالتقييم والتدقيق، وضوابط تطبيع الدرجات ونظام الدراسة والامتحانات بالجامعة. وخلال جلسات المقابلة أبلغت لجنة المراجعة بأن منسّقي المقررات يتواصلون مع أعضاء هيئة التدريس فيما يخصُّ وضع التقييمات وجدول التقييم؛ ويعمل أعضاء هيئة التدريس بالتعاون مع زملائهم من أجل وضع وتصحيح التقييمات، على الرغم من تباين هذه الممارسة من قسم إلى آخر. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي فإن الكلية نفسها تقرُّ أن هناك درجة من عدم الانسجام بين تقييم المقررات، وبين الأقسام الأكاديمية المختلفة، وأن تنفيذ هذا الإجراء، ونظرًا لتباين عملية منح الدرجات ما بين المقيّمين، بحاجة لضبط أكثر، وأن يوضع في إطار رسمي. وعلى الرغم من أنَّ تقرير التقييم الذاتي يصف عملية التدقيق الداخلي لاختبارات منتصف الفصل، وأوراق الامتحانات النهائية، فليس واضحًا كيف تتم عملية التدقيق الداخلي للأنماط الأخرى من التقييم. فبالنسبة لحزمة الوثائق الإلكترونية (E-portfolio)، فإنَّه يُتوقع من طلبة السنة الأخيرة أن يقدِّموا عرضًا شفهيًّا يتم تقييمه من قبل اثنين من أعضاء هيئة التدريس. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه، ونظرًا لعدم وجود آليات رسمية مطبقة في الوقت الحاضر للتدقيق الداخلي لهذه الوثائق، فقد بدأ أعضاء هيئة التدريس

بتبادل نماذج من هذه المستندات فيما بينهم لمقارنة التصحيح. وعلاوة على ذلك، فهناك سياسات تقييم واضحة بالنسبة لمقررات الممارسة التعليمية، كما تشجع لجنة المراجعة الكلية على إتاحة فرص التدقيق بهذا الخصوص (كتبادل الدروس المسجلة بالفيديو على سبيل المثال)؛ بهدف تعزيز التقييم المتناسق لأداء الطلبة، وتحقيق الموثوقية في تقييم الممارسة التعليمية فيما بين المقيّمين. وقد شخَّص تقرير المعهد الوطني (NIE) 2012، الحاجة إلى تطوير نظام للتدقيق ما بين المقررات الدراسية؛ لضمان الانسجام ومعالجة التباين في تصحيح التقييمات كإجراء يجب القيام به. إلا أنَّ لجنة المراجعة لم تجد أدلة على أن هذا الأمر بصدد المعالجة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكليةَ بتبنّي آلية لتقييم فاعلية التدقيق الداخلي لتقييم الطلبة؛ لتضمن الانسجام في منح الدرجات لإنجازاتهم.

3.6 كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، وخلال المقابلات، فإن الكلية تقرُّ بأنه ليس لديها نظامٌ مطبقٌ للتدقيق الخارجي للتقييم، على الرغم من أن هذا ما توصى به سياسة التقييم والتدقيق الخاصة بالجامعة. وفي عام 2009، جرى الاتفاق في مجلس الإدارة على وجوب إنشاء لجنة من الممتحِنين الخارجيين، على الرغم من أنه لم تتم متابعة هذا الموضوع. وقد لاحظ تقرير (NIE) 2012، التباين في المتطلبات الواجب تحقيقها للحصول على درجة النجاح. وعلى الرغم من أن الكلية تذكر أنها سوف تعالج هذا الأمر في الفصل الاول 2016، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على أي خطوات يتمُّ اتخاذها نحو تنفيذ نظام للتدقيق الخارجي للتقييم. ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي الكلية بأن تطوِّر وتنفِّذ إجراءات لتدعيم التدقيق الخارجي للتقييم، والتحقق الخارجي من مستوى إنجازات الخريجين.

3.7 كما ذكر في (الفقرة: 3.2) من هذا التقرير فإن البرنامج قد اعتبر من قبل وكالة (NARIC) في المملكة المتحدة من بين (29) برنامجًا لتدريب المعلمين المبتدئين، وصُنّف ضمن البرامج العشرة الأولى من حيث مواءمته لبرامج مماثلة في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من أن الكلية تقدم هذا الأمر على أنه مؤشر على أن مستوى إنجازات الطلبة يتوافق مع التوقعات العالمية، فإن عملية المراجعة لم تأخذ في الاعتبار أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم. وكما تذكر الكلية نفسها، فإن "المعايير التي يحققها الطلبة يمكن أن تكون متوافقة مع التوقعات الوطنية والإقليمية، ولكنها دون التوقعات العالمية إلى حد كبير"، على الرغم من عدم القيام بمقايسة مرجعية إقليمية أو عالمية

رسمية. وخلال الزيارة الميدانية، قُدمت للجنة المراجعة عينة واسعة لأنواع ومستويات مختلفة لأعمال الطلبة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن فحص أعمالهم في مجموعة من المقررات يشير إلى مستوى مناسب من الإنجاز بالنسبة لطلبة بكالوريوس في برنامج أولي لتدريب المعلمين. وعلاوة على ذلك، تصبح الواجبات التقييمية أكثر تحديًا وتعقيدًا بشكل ملحوظ عبر السنوات الأربع للبرنامج، وهي متوافقة بشكل واضح مع تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج. وتُظهر عينات الأعمال التي خضعت للتقييم أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم تقييمها من خلال مجموعة من الواجبات المناسبة، والتي تشمل: العروض الجماعية والتقارير؛ التعبير عن الخرائط الذهنية والكتابة التأملية؛ اختبارات منتصف الفصل، والاختبارات المتعددة؛ المطابقة وواجبات القراءة الاستيعابية (مع قدر محدود من الكتابة المطوّلة). ويقدم أعضاء هيئة التدريس تغذية راجعة شاملة وتفصيلية، بناءً على معايير التقييم، كما تتم الإشارة إلى التوقعات في الوصف العام للمقرر، وفي وثيقة التقييم. كذلك هناك ربط واضح بين النظرية وما تعلَّمه الطلبة من الممارسة التعليمية، ومشاهدات التدريس في المدارس. وعلاوة على ذلك، تتضمن جميع المقررات مكونًا خاصًّا للتأمل، والذي يقدَّم ضمن مجموعة الوثائق الإلكترونية (E-portfolio). بشكل عام، وتشير عيّنات تأمل الطلبة للسنوات الأربع إلى تطور ملحوظ في مهارات التفكير النقدي للطلبة، وزيادة في إدراك الذات. أما فيما يتعلق بمنح الدرجات، فإن الكلية تذكر أنَّها تقوم بمراقبة تضخم الدرجات في كل فصل دراسي من خلال منسقي المقررات، ورؤساء الأقسام، ومجلس الامتحانات؛ للتأكد من انسجام وصحة إجراءات منح الدرجات. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أنَّ المجلس الأكاديمي يدرس نتائج المقررات الدراسية، فإن هذا الأمر لم يكن مدرجًا بصورة دائمة على جدول أعمال اجتماعات المجلس الأكاديمي. ومن ثمَّ تقرُّ الكلية بأن تضخم الدرجات يشكل قضية بالنسبة لها، وأنَّ معالجتها من الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية للكلية. ومع ذلك، فقد عبَّر أعضاء هيئة التدريس والجهات ذات العلاقة الخارجية عن ثقتهم بأن مستوى إنجاز الطلبة يتناسب مع برنامج أولي لتدريب المعلمين للمدارس الابتدائية في مملكة البحرين. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تؤكد أن مستوى إنجاز الطلبة يميل ليماثل إنجاز الطلبة في برامج مماثلة مطروحة إقليمية، فإن اللجة تحث الكلية على القيام بمقايسة مرجعية عالمية؛ لمراقبة التقييم ومقايسة مستوى إنجاز طلبتها (انظر التوصية في الفقرة: 3.2).

3.8 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ الكلية تراقب مستوى إنجاز الخريجين بما يتوافق وأهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة من خلال مكوِّن أعمال المقرر، تقييم الممارسة التعليمية، ومجموعة المستندات الإلكترونية (E-Portfolio) للطلبة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ تقييم مجموعة المستندات الإلكترونية (E-Portfolio) مرتبط بشكل واضح بمراقبة الإنجاز العام للطالب لكفايات الخريج، ولمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتشير مراجعة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio) المقدمة عن طريق الـ (Moodle)، إلى وجود إنجاز مهم من جانب الطلبة، والذي يعدُّ خطوة مفيدة نحو تنمية الالتزام بالتعلم مدى الحياة. وكما سيرد في (الفقرة: 3.11) من هذا التقرير، لم يتم إلى الآن تطوير وتنفيذ طريقة رسمية لنظام التدقيق الداخلي لإنجازات الطلبة الذي تعبّر عنه حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)؛ كما أنه لا يوجد هناك فحصٌ خارجيٌّ مستقل لأعمالهم التي تخضع للتقييم، كما ورد في (الفقرة: 3.6). وعلى الرغم من أن توظيف جميع الخريجين من قبل وزارة التربية والتعليم يُنظر إليه كمؤشر لنجاح الطلبة في تحقيق كفايات المعلم، فإنَّ الكلية قد شخّصت عددًا من التحديات فيما يتعلق بتقييم إنجازات الخريجين، منها على سبيل المثال: تضخم الدرجات (انظر الفقرة: 3.7)؛ الصرامة المطلوبة للتقييم الفعَّال لأداء الطلبة (والذي تمخضت عنه زيادة في عدد التقييمات التجميعية)؛ والحاجة لمراقبة فاعلية الخريجين داخل الصف عندما يتم توظيفهم من قبل وزارة التربية والتعليم. ولجنة المراجعة توافق على أن هذه الجوانب بحاجة إلى المعالجة، وتشجع الكلية على وضع خطط عمل للتعامل مع التحديات المشخَّصة؛ لكي تقيس إنجاز الخريجين بشكل ناجح. وتشير الأدلة إلى أنه من المتوقع من جميع أعضاء هيئة التدريس القيام بمراقبة إنجاز الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج، وأن هذه النتائج تؤخذ في الاعتبار من قبل لجان الامتحانات. وتلاحظ لجنة المراجعة أن النسبة المئوية للطلبة الذين تخرَّجوا بمعدلات تراكمية تساوي أو تفوق الـ (3.0)، في الفترة ما بين 2012 و2015، هي (57%)، في حين بلغت النسبة المئوية للخريجين الذين حصلوا على معدلات تراكمية أقل من (2.5) لنفس الفترة أقل من (10%) وهو مؤشر على تضخم الدرجات. وكما سترد الإشارة إليه في (الفقرة: 3.13)، فإنه يتم التعرف على رضا الخريجين عن مستوى تلبية كفايات الخريجين كان بنسبة (82%) من الرضا للفترة 2013–2015). وعلاوة على ذلك، واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، يجري العمل على تطوير طريقة رسمية لتحصيل تغذية راجعة من وزارة التربية والتعليم بهذا الصدد. ومع ذلك، فإن الأدلة تشير إلى أن وزارة التربية والتعليم قدمت في عام 2015، أرقامًا عن مستوى الرضا عن أداء

الخريجين، والتي أشارت إلى مستوى (66%) بالنسبة للذكور، و(64%) بالنسبة للإناث. ومع أخذ هذه الأدلة في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة تستنتج أن إنجازات الخريجين تلبي الأهداف التربوية للبرنامج، وكفايات وزارة التربية والتعليم، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

3.9 كما ورد في (الفقرة: 2.1) من هذا التقرير، فإنه يتم قبول الطلبة في البرنامج عن طريق وزارة التربية والتعليم. كما يُجرى للطلبة اختبار تشخيصي حال الالتحاق بالكلية، حيث يلتحق معظم الطلبة المقبولين بالبرنامج التأسيسي لسنة واحدة. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنَّ ما يقرب من (36%) من الطلبة يخفقون، أو ينسحبون منه (إما بسبب المهارات اللغوية الضعيفة، أو عدم الرغبة في العمل كمعلمين). ومع ذلك، يشير متوسط البيانات للسنتيْن الأكاديميتيْن 2013–2014، 2014–2015، إلى أنَّ ما يقرب من (97%) من الطلبة الذين يلتحقون بالبرنامج بعد الانتهاء من البرنامج التأسيسي يتخرجون بنجاح. ومن العوامل المحفزة لذلك أنَّ الطلبة يكونون قد وقَّعوا اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم للعمل كمعلمين، وأنهم يتلقون منحة شهرية، وإذا نجحوا يضمنوا تعيينهم كمعلمين في المستقبل. وتشير بيانات دفعات الطلبة للفترة من 2010–2012، إلى أن حوالي (8%) من الطلبة الذين التحقوا بالبرنامج ذي الأربع سنوات، إمَّا قد انسحبوا منه أو تم فصلهم بعد التحاقهم به. كما أن معظم الطلبة يكملون دراستهم لنيل المؤهل العلمي خلال السنوات الأربع (8 فصول دراسية)؛ ونظرًا لطبيعة الجدول الدراسي الثابت، فإن بعض الطلبة قد يتوجب عليهم دراسة سنة إضافية لإعادة دراسة المقررات التي رسبوا فيها (أو في وسعهم دراستها بصورة مستقلة). وتشير بيانات التخرج للسنوات الثلاث الماضية إلى إنجاز مناسب للطلبة من حيث المعدل التراكمي. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة انخفاضًا طفيفًا في متوسط المعدلات التراكمية، والذي يمكن أن يكون ناجمًا عن معالجة مسألة تضخم الدرجات (انظر الفقرة: 3.7). ولجنة المراجعة تقدر أن جميع الطلبة تقريبًا يُكملون البرنامج بنجاح في الوقت المناسب.

3.10 كما وردت الملاحظة في (الفقرة: 1.6)، فإنه يجب على جميع الطلبة القيام بالممارسة التعليمية. كما أنَّ هناك (4) مقررات للممارسة التعليمية تقدم خلال البرنامج، إضافةً إلى ممارسة تعليمية نهائية واحدة تستغرق فصلاً دراسيًّا كاملاً. وتخضع للإشراف من قبل مشرفين من الكلية، حيث يعمل الطلبة إلى جانب معلمين متعاونين في المدارس الابتدائية الحكومية في مملكة البحرين. وتتم كل ممارسة تعليمية عادة في مدرسة مختلفة، ويقدَّم للطلبة تعريف مسبق قبل البدء فيها. وتتنوع

الواجبات التقييمية تبعًا لهدف الممارسة التعليمية. كما تقدَّم للطلبة توقعات واضحة على شكل توصيفات تقييمية عامة ومعايير يتم تقييم أدائهم وفقًا لها. وتقيَّم الممارسة التعليمية (1) من خلال إكمال الطالب لسجل من المشاهدات، يسجل فيه الطالب مشاهداته لمعلمين محترفين. وتشير مراجعة هذه السجلات إلى أن الطلبة يُشجَّعون ليكونوا ممارسين تأمليين، إلى جانب إظهار فهمهم للممارسة الصفية. وعلى الرغم من أن الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة قد عبَّروا عن فائدة عملية المشاهدة، فقد سلَّط عدد منهم الضوء على أن الممارسة الاحترافية التي يشاهدونها لا تعكس على الدوام ما قد درسوه في البرنامج. أمَّا الممارسة التعليمية (2) فتحصل عندما يكون الطلبة قد تمَّ إلحاقهم إما بالحلقة (1)، أو الحلقة (2)، كما يتوقع منهم التركيز على التخطيط للدرس، ووضع أهدافه. وتركّز الممارسة التعليمية (3) على تخطيط وإدارة بيئة التعلم؛ وتستند الممارسة التعليمية (4) على كافة المهارات والمعارف التي يُتوقع من المعلمين المتدربين إظهارها داخل الصف. وتتاح الفرصة للطلبة لتسجيل دروسهم على شريط فيديو للتأمل فيما بعد ممارستهم الصفية. وتلاحظ لجنة المراجعة – من خلال مراجعة الواجبات التقييمية للممارسة التعليمية، وعينة من تقييمات الممارسة التعليمية للسنوات الأربع، والتغذية الراجعة من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمعلمين في المدارس – أنَّ الممارسة التعليمية تدار بشكل جيد، وينظر إليها كجزء مهم من خبرة تعلُّم الطلبة؛ من أجل إعدادهم كمعلمين للعمل في الصفوف الابتدائية مستقبلاً. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن وزارة التربية والتعليم هي المسئولة عن توفير فرص الممارسة التعليمية؛ ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة عدم وجود أدلة على معايير اختيار المدارس لغرض القيام بالممارسة التعليمية. وعلاوة على ذلك، فقد تحدث الطلبة أثناء المقابلات بإيجابية عن تجاربهم فيما يخص الممارسة التعليمية، إلا أنَّهم عبَّروا عن قلقهم فيما يتعلق بتجربتهم التعليمية لاسيما فيما يتعلق باختيار المدارس. وهذا التباين في جودة بيئة الممارسة التعليمية أقرت به الكلية، على الرغم من النظر إليه كفرصة للطلبة لتجربة حقيقة التعليم في المدارس. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة أنه لا يتم إرسال الطلبة إلى المدارس الأكثر تحديًا. وقد قامت وزارة التربية والتعليم مؤخرًا باستحداث وظيفة منسّق في المدارس؛ لدعم التنسيق بين المدرسة والطالب والكلية، وتحسين عملية التواصل. وتشير التغذية الراجعة من المقابلات التي أجريت إلى تحسُّن إيجابي في هذا الجانب. وتقرُّ الكلية بأن الطلبة لا يتمكنون على الدوام من تنفيذ كل ما تعلموه خلال الممارسات التعليمية؛ لأنَّ المعلمين المتعاونين قد لا يكونون على دراية بهذه الاستراتيجيات، أو أن تلك الطرق ليس من اليسير تطبيقها على

الدوام بسبب الثقافة السائدة في المدرسة. وعلاوة على ذلك، فهناك بعض الأمور التي لا يمكن تغطيتها في الممارسة التعليمية كالتدريس القائم على المشروعات. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتعويض هذا النقص من خلال إتاحة فرص التدريس المصغر في الكلية، وقد تأكد ذلك من خلال عينة ملفات المقررات التي خضعت للمراجعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هذه الطرق البديلة من شأنها دعم جهود أعضاء هيئة التدريس في مساعدة الطلبة على تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للممارسة التعليمية. ولجنة المراجعة تقدر أن مكوِّن الممارسة التعليمية في البرنامج يُدار بصورة صحيحة؛ لضمان أن تكون خبرة التعلم في مجملها مناسبة لتحقيق مخرجات التعلم المحددة.

3.11 يجب على الطلبة إكمال حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، كمشروع نهائي للتخرج، والذي يُنظر إليه كجزء من التطوير المهني للطلبة، والتأمل حول مقرراتهم الدراسية. ويتضمن الكتيّب الإرشادي للطالب إرشادًا حول حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، وكذلك خلال المقررات الرسمية الخاصة بإدارة التعلم. وتقدَّم المعلومات الخاصة بحزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، لأعضاء هيئة التدريس من خلال كتيبهم الإرشادي. ولكل مقرر من البرنامج، يُتوقع من الطلبة اختيار عدد من الوظائف لإدخالها ضمن حزمة الوثائق الإلكترونية مع جزء تأملي (والذي يمكن أن يكون بأي صيغة)؛ يشير إلى الأسباب التي دعت الطالب إلى اختيار هذه الوظائف، ومدى صلتها بإنجاز الطالب لمخرجات التعلم المتوقع للبرنامج. وتُدار حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، من خلال وحدة خاصة على منصة الـ (Moodle). كما يُشجَّع الطلبة على تدوين الفاعليات والأنشطة الإضافية المصاحبة للمنهج الدراسي. ويقوم الطلبة بوضع اللمسات النهائية على حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، الخاصة بهم في الفصل الدراسي الأخير، حيث يُطلب منهم تقديم عرض شفهي لمدة (20) دقيقة أمام اثنين من المقيمين على الأقل من داخل البرنامج. كما أنَّ هناك معايير عامة لجميع أعضاء هيئة التدريس لتقييم العروض. وتجد لجنة المراجعة أن هذه المعايير يتمُّ تنفيذها بصورة متناسقة. وتشير مراجعة عينة من حزم المستندات الإلكترونية (E-Portfolio)، إلى قدر من الإنجاز لدى الطلبة، وإلى تطورهم فيما يتعلق بقدرتهم على التأمل، والتحليل النقدي لتعلمهم، كما تقدَّم التغذية الراجعة لهم لدعم تقدمهم الدراسي من سنة إلى أخرى. ومن الواضح من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة أن حزمة الوثائق الإلكترونية (E-Portfolio)، ينظر إليها كواجب جدير بالتصديق ومفيد، يدعم الطلبة في تطوير

مهارات مفيدة في بيئة احترافية مستقبلية من التعلم مدى الحياة. وعلاوة على ذلك فإن الطلبة والخريجين ينظرون إليها كخبرة تمكين؛ تهتم بالعناصر الرئيسة لإنجاز الطلبة عبر السنوات الأربع، وتتيح لهم فرصة مراجعة تقدمهم الدراسي وتطورهم. ولجنة المراجعة تقدر أن السياسات والإجراءات الداعمة لإدارة حزمة المستندات الإلكترونية (E-Portfolio)، وتقييمها منفَّذة بشكل فعّال.

3.12 استنادًا إلى إطار عمل الجامعة الخاص بعملية الجودة، فإنه يُتوقع من جميع البرامج الأكاديمية أن تكون لها لجنة استشارية؛ كي تقدم تغذية احترافية راجعة عن البرنامج وحاجات السوق. وتلاحظ لجنة المراجعة أن لدى الكلية مجلسًا للاستشارات الاحترافية، ولكنه لم يعد نشطًا. وتشير الأدلة إلى أن اجتماعات مجلس الاستشارات الاحترافية قد اقتصرت على سجلات لاجتماعات قليلة ما بين عامي 2014–2015، وقد تأكد ذلك خلال جلسات المقابلة، حيث أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذا المجلس لم يجتمع منذ عام 2015. وقد قامت الكلية بتشكيل لجنتيْن للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم: لجنة الاستراتيجيات والسياسات (والتي لم تجتمع مؤخرًا استنادًا إلى المقابلات مع الجهات الإدارية)، ولجنة تشغيلية ويرأسها مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد البشرية والخدمات، وتعقد اجتماعاتها شهريًّا. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هاتيْن اللجنتيْن قد تم دمجهما في لجنة واحدة هي اللجنة الاستراتيجية والتشغيلية، ولكنَّها لم تجتمع بعد. وكما ذكر سابقا في هذا التقرير، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من غياب العنصر الخارجي فيما يتعلق بالإدارة المستمرة ومراجعة البرنامج. وعلى الرغم من الإقرار بأن وزارة التربية والتعليم هي شريك رئيس (كونها جهة توظيف الطلبة في المستقبل)، فإن لجنة المراجعة ترى بأن الكلية يمكن أن تستفيد من البناء على توجهها العالمي الأولي بإدخال عدد من خبراء الاختصاص من خارج وزارة التربية والتعليم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بإنشاء مجلس استشاري مستقل للبرنامج يضم خبراء مناسبين، ويكون فعَّالا في تقديم مُدخلات خارجية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج.

3.13 يتم توظيف جميع الناجحين في الكلية لدى وزارة التربية والتعليم؛ للعمل في المدارس الابتدائية الحكومية. وقد طلبت لجنة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي من الخريجين الذين تخرجوا في السنوات الثلاث الماضية القيام بعملية تقييم ذاتي. وتشمل تلك العملية جوانب مثل المهارات التنظيمية، إقامة علاقات ايجابية، المشاركة والتمتع، بناء مهارات التفكير وتطبيقها، وتعميق التعلم والنمو الاحترافي. ويشير تحليل نتائج دفعات الطلبة للعامين 2014–2015، عن تصنيف ذاتي

يتراوح ما بين (74% – 83%)، والذي يشير، بشكل إجمالي، إلى أن الخريجين يشعرون بالثقة نحو قدراتهم داخل الصف (على الرغم من عدم وضع الكلية مؤشرات أداء أساسية فيما يتعلق بدرجات التصنيف الذاتي). ويشير تقرير التقييم الذاتي للكلية إلى أنه قد تخرجت (4) دفعات فقط في البرنامج إلى الآن، وأنه لم يكن في الإمكان إجراء استطلاعات رسمية لرضا أرباب الأعمال. ومع ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه يتم جمع أدلة شفهية من أعضاء هيئة تدريس الكلية الذين يقومون بزيارة المدارس (كمشرفي الممارسة التعليمية)، حول الانطباع الإيجابي لدى وزارة التربية والتعليم عن أداء الخريجين. وعلاوة على ذلك، فقد أكّد موظفو وزارة التربية والتعليم والخريجون الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم العام نحو معايير خريجي البرنامج. وقد تأكد ذلك من خلال نتائج استطلاعات رضا الخريجين. ولجنة المراجعة على قناعة بأن هناك أدلة على رضا أرباب الأعمال والخريجين أنفسهم عن معايير مواصفات الخريجين.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين معبَّر عنها على شكل كفايات واضحة، وهي مفهومة لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ولها انعكاس في تقديم وتقييم البرنامج.
- يتوافق التقييم بشكل واضح مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وللبرنامج؛ مما يدعم المعايير الأكاديمية.
- يُكمل جميع الطلبة تقريبًا دراستهم في البرنامج بنجاح في الوقت المحدد.
- يُدار مكوِّن الممارسة التعليمية للبرنامج بصورة صحيحة بما يضمن أن خبرة التعلُّم بشكل عام مناسبة لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.
- السياسات والإجراءات الداعمة لإدارة حزمة الوثائق الإلكترونية (E–Portfolio)، وتقييمها منفذة بشكل فعَّال.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تنفِّذ نظامًا رسميًّا موثقًا ومنظمًا للمقابسات المرجعية الخارجية، والنقاط المرجعية بهدف تحديد مدى تكافؤ المعايير الأكاديمية والتحقق منها بما يتوافق وسياسة المقايسة المرجعية لجامعة البحرين.

- تتبنى آلية لتقييم فاعلية التدقيق الداخلي لتقييم الطلبة؛ لضمان الانسجام في منح الدرجات لإنجازات الطلبة.
- تطوِّر وتنفِّذ إجراءات لدعم التدقيق الخارجي للتقييم والفحص الخارجي لمستوى إنجازات الخريجين.
- تُنشئ مجلسًا استشاريًّا مستقلا للبرنامج يضم خبراء مناسبين، ويكون فعالا في تقديم مُدخلات خارجية لعملية اتخاذ القرار في البرنامج.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 هناك سياسات وضوابط مؤسسية تسترشد بها عمليات الكلية. وكذلك، وكما يذكر تقرير التقييم الذاتي، فإن "الكلية تعمل بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بسياسات وإجراءات وضوابط الوزارة". ويتم نشر السياسات والضوابط عن طريق الموقع الإلكتروني للجامعة، إضافة إلى بعض النشرات المطبوعة، كالكتيِّب الإرشادي للطالب، والكتب الإرشادي لأعضاء هيئة التدريس. إضافة إلى ذلك، فهناك مجموعة متنوعة من السياسات فيما يتعلق بقبول، وتقدم، وانتقال الطلبة، ونظام الدراسة والامتحانات، وضمان جودة وتعزيز البرامج الأكاديمية، وتطوير المقررات الدراسية والبرامج، والتقويم، ومنح الدرجات وتدقيق الامتحانات، والمقايسة المرجعية. وعلاوة على ذلك، فهناك سياسات وضوابط ذات صلة بالموظفين الأكاديميين والإداريين وتشمل جوانب مثل: التعيين والاستبقاء، الترقية، والتدريب، وتقييم الأداء. أما سياسات وضوابط الطلبة فتغطي الانتحال والسرقة الأكاديمية، الجمعيات والنوادي، وسلوك الطلبة وحقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة المراجعة محددة ضمن سياسات الجامعة. ولضمان الانسجام والتناسق في تنفيذ السياسات بين الأقسام الأكاديمية الأربعة للبرنامج، فإن لدى الكلية لجنة اعتماد/ لجنة أكاديمية لكل برنامج أكاديمي. وهذه اللجان تضمن مشاركة أعضاء هيئة التدريس، وفاعلية تطبيق السياسات. وخلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية ضمان الجودة. وعلاوة على، فإن إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي داخل الكلية تشرف على التنفيذ المنسَّق للسياسات في عموم برامج الكلية. كما أنَّ مدير إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي هو عضو في لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، وهذه العضوية تسهل التواصل ومحاذاة السياسات والإجراءات بين الكلية والجامعة فيما يتعلق بكافة القضايا ذات العلاقة. وقد كان أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بهذه السياسات، وبأدوارهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بالتنفيذ. ولجنة المراجعة تقدر أن السياسات والإجراءات الرسمية منفذة بصورة متناسقة، وأن أعضاء الهيئة الاكاديمية وموظفي الدعم يشاركون في عملية إدارة ضمان الجودة.

4.2 لدى الكلية هيكل تنظيمي موضح على موقعها الإلكتروني، وفي وثائق أخرى. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي فإن خطوط المسئولية والمحاسبة تقوم على أساس التدرج الهرمي، حيث يرتبط القائم بأعمال العميد مباشرة برئيس الجامعة. إلا أنَّ مخطط الهيكل التنظيمي للكلية يبيِّن أنَّ منصب العميد في الهرم الإداري يقع بعد مجلس إدارة الكلية. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى إدارة الكلية داخليًّا للبرنامج، فإن السياسات والإجراءات المهمة فيما يتعلق به تتبع من جهتيْن حيويتيْن لاتخاذ القرار هما: مجلس إدارة كلية البحرين للمعلمين، ولجنة السياسات والتخطيط الاستراتيجي. وخلال المقابلات توصلت لجنة المراجعة إلى أن كلتا الجهتين ليس لهما دور فعال في قيادة البرنامج. وإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت لجنة المراجعة أثناء المقابلات بأن البرنامج يدار حاليًا من قبل القائم بأعمال العميد، بمساعدة مدير إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي، ورؤساء الأقسام الأكاديمية الأربعة. وقد كانت الكلية تُدار من قبل القائم بأعمال العميد منذ شهر يوليو 2013، في حين ظلت وظيفتا العميد المساعد المشار إليهما في الهيكل التنظيمي للكلية شاغرتيْن لبعض الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس إدارة الكلية، ومجلسها الاستشاري لم يعقدا اجتماعات منتظمة خلال السنة الماضية على الأقل. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الرضا أنَّ ليس لدى البرنامج إرشاد تخصصي على مستوى العميد فما فوق. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تنشئ قيادة مستقلة ومتخصصة؛ لغرض إدارة البرنامج بكفاءة.

4.3 هناك سياسات وإجراءات رسمية داخلية لضمان الجودة على مستويات مختلفة، حيث يتم تنفيذها بصورة منسَّقة، وبالتوافق مع إجراءات ضمان الجودة بالجامعة. وتنفذ كل من إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي، ولجنة ضمان الجودة بالكلية، ولجنة ضمان الجودة في القسم إطار العمل الخاص بالجامعة؛ لضمان الجودة وإجراءاتها من أجل إدارة الجودة والمعايير الأكاديمية للبرنامج. ويشرف كل من القائم بأعمال العميد، ومدير إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي على جودة كافة البرامج الأكاديمية والعلميات الإدارية ومراقبتها. ويراقب رؤساء الأقسام عمليات التعليم والتعلم والتقييم، كما يشارك النظراء الأكاديميون في عملية تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس. ويتم إبلاغ أعضاء هيئة التدريس بآراء طلبتهم حول بيئة التعليم والتعلم عند نهاية كل فصل دراسي. وعلاوة على ذلك، تقدم اللجنة الاستشارية الطلابية تغذية راجعة للكلية فيما يتعلق بنقاط القوة، والتحديات التي يواجهها البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أن أعضاء

هيئة التدريس على وعي جيد بدورهم في تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك نظامًا واضحًا لإدارة ضمان الجودة يلبي حاجات البرنامج.

4.4 لقد ساهم كل من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وإدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي في خلق ثقافة الجودة في الكلية من خلال إقامة الفاعليات المنتظمة، وورش العمل لبناء القدرات سنويًّا، وعلى امتداد العام الأكاديمي لتعريف الموظفين بنظام ضمان الجودة في المؤسسة والكلية. فعلى سبيل المثال، يقدم رئيس مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة وكذلك إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي بالكلية ورش عمل وعروضًا عن السياسات والإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة بصورة سنوية. وخلال المقابلات أظهر الموظفون وأعضاء هيئة التدريس فهمًا واضحًا لترتيبات إدارة الجودة، ودورهم في ضمان جودة التدريس. وتلاحظ لجنة المراجعة بان الوعي بنظام ضمان الجودة يتم من خلال ورش العمل، ودورات التطوير المهني الأسبوعية الداخلية لأعضاء هيئة التدريس (Brown-Bag) ، ومن خلال التواصل الإلكتروني، حيث تشهد هذه الفاعليات حضورًا جيدًا. وقد كشفت المقابلات والأدلة عن وعي أعضاء هيئة التدريس بالجوانب المختلفة لإجراءات وسياسات ضمان الجودة، ودورهم في ضمان فاعلية التدريس. ولجنة المراجعة تقدر التزام أعضاء هيئة التدريس والموظفون في ضمان فاعلية تقديم البرنامج؛ نتيجة للنقل الواضح لأنظمة ضمان الجودة.

4.5 تتبع الكلية سياسات الجامعة فيما يتعلق باستحداث برامج جديدة، وتأخذ في الاعتبار حاجات وزارة التربية والتعليم للبدء ببرامج جديدة لضمان أن برامجها ذات صلة برسالة الكلية، وحاجات الجهات ذات العلاقة، وأنها مناسبة للهدف وتتوافق مع الضوابط الحالية للجامعة. وتغطي هذه السياسة تقديم وتطوير البرامج والمقررات إضافة إلى الغائها أو إيقافها. وإضافة إلى ذلك، فهناك استمارات خاصة بكل مهمة من هذه المهام. كما تحدد السياسة المتطلبات التفصيلية لدراسة الجدوى عند طرح برنامج جديد، حيث يتم إعداد مقترح بالبرنامج الجديد من قبل القسم ورفعه من قبل العميد إلى مجلس الجامعة للموافقة. وخلال المقابلات أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذه السياسات قد تم تنفيذها بالتوافق مع إجراءات الجامعة لطرح البرنامج التأسيسي في شهر سبتمبر 2012. ولجنة المراجعة مقتنعة بالترتيبات الموجودة والمطبقة لطرح برامج جديدة.

4.6 تقدم الكلية تقارير سنوية للتقييم الذاتي للبرامج إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، استنادًا إلى سياسة الجامعة لضمان جودة وتعزيز البرامج الأكاديمية. وقد قُدم تقرير المراجعة السنوي الأول إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في شهر يونيو 2012. وإضافة إلى ذلك، تجري الكليّة تقييمًا سنويًّا يتضمن المراجعة الداخلية للمنهج الدراسي، والتي تشمل بدورها إجراءات لمراجعة المقررات وتوقيتاتها. وإضافة إلى ذلك، تشمل هذه المراجعة بيانات استطلاعية يتم تلقيها من الجهات ذات العلاقة كاللجنة الاستشارية، والخرّيجين، والمجلس الاستشاري الطلابي، والطلبة الذين على وشك التخرج. ومع ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على اجتماعات لمراجعة البرنامج مع الجنة الاستشارية الاحترافية؛ والتي تشمل أرباب الأعمال بالدرجة الأساس. ومع ذلك، فإن التقييمات السابقة الذكر تتمخض عنها تقارير متنوعة تشمل التقارير السنوية لتقرير التقييم الذاتي للبرنامج، والتي تنطوي بدورها على مقترحات لتطوير البرنامج. وخلال جلسات المراجعة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن نتائج بعض هذه التقارير تتم مناقشتها، ويتم وضع خطط العمل بشأنها. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا نحو جهود الكليّة في إجراء التقييم السنوي للبرنامج، ووضع خطط العمل. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى، في (الفقرة: 3.12)، أن وجود مجلس استشاري للبرنامج كالمجلس الاستشاري الاحترافي، والذي سيرد ذكره في (الفقرة: 4.10)، ويضم خبراء مناسبين لتقديم مُدخلات خارجية في المراجعات السنوية للبرنامج، سوف يعزز اتخاذ قرارات فعالة.

4.7 تنص سياسة الجامعة لضمان الجودة وتعزيز البرامج الأكاديمية على إجراء مراجعات دورية للبرامج، مع التركيز على: "صحة وحداثة الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج والمقررات، ومدى تحقيق مفردات التعلم المطلوبة للبرنامج من قبل المتعلمين، وفاعلية المنهج الدراسي وطرق التعليم والتعلم والتقييم في التحقيق الفعلي لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج"، و"العمل على إشراك الجهات ذات العلاقة في مراحل أساسية من عملية المراقبة والمراجعة". كما تتمُّ مراجعة البرنامج كل (5) سنوات من خلال خطة مراجعة للمنهج الدراسي. وعلاوة على ذلك، فقد قامت الكلية بإجراء مراجعات قدَّم فيها مراجعون داخليون وخارجيون تغذية راجعة، وتوصيات لتحسين البرنامج. وقد أُجريت المراجعة العامَّة الأولى (والتي لا تختص ببرنامج معيَّن) على مستوىً عام في شهر أكتوبر 2012، على يد استشاريين من المعهد الوطني (NIE). وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن البرنامج لم يخضع لمراجعة خارجية منظَّمة، بل إن الجوانب العامة للكلية

قد تمَّت مراجعتها مع توصية بإجراء مراجعات منظَّمة كل (5) سنوات. وقد نفَّذت الكلية مراجعتها الداخلية الأولى للمنهج الدراسي للبرنامج خلال العام الأكاديمي 2014–2015. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تقر جهود الكلية في إجراء المراجعة الداخلية للمنهج الدراسي للبرنامج، فإنها تنصح الكلية بأن وجود مُدخلات خارجية من جهة احترافية تخصصية ستعزز البرنامج بشكل أكبر. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تشمل جوانب أوسع من البرنامج في مراجعاتها؛ لكيلا تحيط بالتفاصيل المنهجية فحسب، بل بطريقة شاملة أكثر تغطي الجوانب الأخرى من البرنامج، كالقبول، والتسجيل، ومصادر التعلم، وحاجات السوق.

4.8 كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تقوم الكلية بتحصيل آراء منظمة من الجهات ذات العلاقة. ويشمل هذا جمع بيانات من خلال استطلاعات السنة التعريفية للطلبة، استطلاعات الطلبة عند التخرج من البرنامج، استطلاع للممارسة التعليمية، استطلاعات الخريجين، استطلاعات تقييمات الطلبة وتغذيتهم الراجعة عن المقررات، واجتماعات المجلس الاستشاري الطلابي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه يتم تلقي تعليقات شفهية من جهة التوظيف (وزارة التربية والتعليم). كما تمكنت لجنة المراجعة من رؤية أدلة على تحليل بعض البيانات المتحصِّلة. وعلاوة على ذلك، لوحظ وجود بعض خطط العمل لتحسين البرنامج، والتي شملت تقرير التقييم الذاتي السنوي للكلية للعام 2014، والمقدَّم لمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومراجعة نظام الإرشاد الأكاديمي للعام 2013. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة خلال المقابلات بأن خطط العمل هذه قد تم رفعها إلى العميد للموافقة عليها، ثمَّ المصادقة عليها من اللجان الأكاديمية قبل نشر التغييرات المزمع القيام بها. فعلى سبيل المثال، علِمت لجنة المراجعة بأنه قد تم تزويد القاعات بكراسي جديدة مؤخرًا بناءً على طلبات الطلبة، كما وردت في محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري الطلابي. إلا أنَّ الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عبَّروا عن قلقهم بخصوص تجربتهم في الكليّة، لاسيّما فيما يتعلق باختيار مدارس الممارسة العملية، وأنَّ القضايا التي تهمهم لا يتم معالجتها. وقد طلب موظفو وزارة التربية والتعليم الذين قابلتهم لجنة المراجعة بإعادة النظر – بالتوازن بين طرق التدريس والمحتوى المعرفي – في برنامج الحلقة (2)؛ ليكون المعلمون المبتدئون أكثر استعدادًا لبيئة الصف، كما ذُكر في (الفقرة: 1.3)، (والتي شخصتها الكلية كجانب للتحسين). وعلاوة على ذلك، فليس واضحًا من الأدلة المقدمة كيفية استخدام البيانات الواردة في استطلاعات الخريجين في عملية اتخاذ القرارات في الكلية. وفي الوقت الذي تقّر فيه لجنة المراجعة أن التغذية الراجعة، بشكل عام، يتم

تحصيلها، فإن اللجنة تلاحظ غياب الطرق المنظمة للتعامل مع النتائج المستخلصة من عملية جمع البيانات وتحليلها والتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة. ولجنة المراجعة تنصح بأن تعزز الكلية عملية اتخاذ القرارات بشكلٍ أكبر؛ بناءً على التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، وأن تقدم هي بدورها تغذية راجعة لتلك الجهات عن الإجراءات المتخذة؛ استجابة للقضايا التي شخَّصتها تلك الجهات.

4.9 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تقوم إدارة التدريب والتطوير بالجامعة بتحديد موضوعات ورش العمل والـ (Seminars)، التي تقدَّم لأعضاء هيئة التدريس من جميع الكليات بالجامعة. كما يحضر أعضاء هيئة التدريس هذه الورش والـ (Seminars)، التي تنظمها أقسامهم وكلياتهم كل سنة دراسية. ويتضمَّن تقرير التقييم الذاتي قائمة بفرص التطوير المهني مثل دورات التطوير المهني التي تقيمها إدارة ضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي، والتي تشمل عروض التطوير المهني الـ (Brown-Bag)، وبرنامج تطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والدورات التي يقدمها مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. وإضافة إلى ذلك، تتاح لأعضاء هيئة التدريس فرصة لحضور المؤتمرات العالمية ويتم تخصيص الدعم المالي لذلك. وخلال المقابلات، عبَّر أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم نحو فرص التطوير المهني التي حضروها، وكشفوا عن أن بعضًا منهم قد استفادوا من الدعم الذي تقدمه الجامعة لحضور المؤتمرات. ولجنة المراجعة تقدر جهود الكلية والجامعة في توفير فرص متنوعة للتطوير المهني للموظفين. إلا أنها أُبلِغت بأن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والموظفين غير مرتبط حاليًا بتطويرهم المهني، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس يقومون بأنفسهم بتحديد أهدافهم فيما يتعلق بالتطوير المهني (انظر الفقرة: 2.6). لذا، فإن لجنة المراجعة توصي الكلية باستخدام نتائج عملية تقييم أداء الموظفين في إثراء عملية التطوير الوظيفي لهم بطريقة أكثر تنظيمًا.

4.10 تعتمد الكلية على وزارة التربية والتعليم، والتي هي الجهة الرئيسة لتوظيف الخريجين؛ للحصول على معلومات عن حاجات السوق. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي فإن لدى الكلية قنوات اتصال مباشرة مع وزارة التربية والتعليم من خلال اللجان الاستراتيجية والعملية المشتركة بين الجهتين، والتي تركّز أجنداتها على حاجات المدارس الحكومية، وعلى كيفية ضمان أن تظل برامج الكلية حديثة وتفي بالغرض. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكلية تجمع التغذية الراجعة

عن برامجها من جميع الجهات ذات العلاقة؛ لتظل على دراية بحاجات تلك الجهات، ويشمل هذا: التغذية الراجعة من كبار موظفي وزارة التربية والتعليم، مديري المدارس، المعلمين، أولياء الأمور، الخريجين، والطلبة من خلال استطلاعات، واجتماعات، ومراجعات منظَّمة، ومن نتائج اختبار الكفاءة الذي تجريه وزارة التربية والتعليم للمعلمين الجدد بمدارس الوزارة. وتقوم اللجان الأكاديمية بالأقسام بالإشراف على الإجراءات المستخدمة لجمع وتحليل الآراء من الجهات ذات العلاقة كوزارة التربية والتعليم، والخريجين، واستخدام النتائج لتعديل وتحسين البرنامج. وإضافة لذلك، وكما ذكر في (الفقرة: 3.12)، فقد كانت الكلية تعتمد على نتائج اجتماعات المجلس الاستشاري الاحترافي التي كانت تعقد مرة واحدة في الفصل الدراسي؛ لضمان محاذاة البرنامج مع حاجات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة من خلال المقابلات وتقرير التقييم الذاتي أن اللجان المشتركة بين الكلية ووزارة التربية والتعليم "انها بحاجة ان تصبحَ أكثر فاعلية مع انقطاع اجتماعاتها منذ 2015". ولجنة المراجعة تنصح الكلية بالنظر في إعادة تفعيل دور المجلس الاستشاري الاحترافي، كما ذكر في (الفقرة: 4.6)، إضافة إلى تنفيذ إجراءات فعّالة أخرى، في إجراء استقصاء رسمي وشامل لحاجات سوق العمل، كالتعرف على حاجات خريجي البرنامج الراغبين في إكمال دراساتهم العليا. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى في أنَّ دعوة أعضاء خارجيين لديهم الخبرة المناسبة والاهتمام بمجال التربية والتعليم؛ ليصبحوا أعضاءً جدد في المجلس الاستشاري الاحترافي، سوف يعزز من عملية تلقي التغذية الراجعة عن سوق العمل، حيث يمكن أن يكونوا من القطاعيْن الخاص والحكومي، ويمثلون التطلعات التربوية البحرينية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات وإجراءات رسمية منفذَّة بصورة متناسقة.
- هناك نظام واضح لإدارة ضمان الجودة يلبي حاجات البرنامج.
- أعضاء هيئة التدريس في البرنامج والموظفون ملتزمون نحو ضمان فاعلية تقديم البرنامج؛ نتيجة للتواصل الواضح لنظم ضمان الجودة.
- تبذل الكلية والجامعة جهودًا في توفير فرص متنوعة للتطوير المهني للموظفين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تُنشئ قيادة مستقلة ومتخصصة بالكلية؛ من أجل إدارة البرنامج بكفاءة.
- تُدخل جوانب أوسع من البرنامج في مراجعاتها؛ لكيلا تحيط بالتفاصيل المنهجية فحسب، بل تكون بطريقة شاملة، بحيث تغطي الجوانب الأخرى للبرنامج.
- تَستخدم نتائج عملية تقييم أداء الموظفين لإثراء تطويرهم المهني بطريقة أكثر تنظيمًا.

4.13 **الحكم النهائي**

تطبيقا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج بكالوريوس التربية الذي تطرحه كلية البحرين للمعلمين بجامعة البحرين جدير بالثقة.